محضر الجلسة رقم 135

التاريخ: الثلاثاء 14 جمادى الأولى 1445هـ (28 نوفمبر 2023م).
الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فإليكم الكلمة السيد الأمين المحترم، السي جواد الهلالي، تفضلوا.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 21 نونبر 2023 إلى تاريخه بـ:

- 31 سؤالا شفهيا؛
- 20 سؤالا كتابيا؛
- 32 جوابا كتابيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن على بركة الله، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية وموضوعه "إدماج المساجد في التخطيط العمراني".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الآليات والتدابير التي ستتخذونها من أجل إدماج المساجد في التخطيط العمراني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، شكرا لكم على سؤالكم.

فهاذ الإطار، قامت الوزارة، بالتنسيق مع السلطات المختصة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، إعداد دليل مرجعي ومعايير تعميرية جديدة خاصة بالمساجد، يتم اعتمادها حاليا في إعداد وثائق التعمير لتلبية احتياجات السكان من المساجد بالمناطق التي تفتح للتعمير.

تحدد هذه المعايير مساحة البقعة الأرضية اللازمة للمسجد، تماشيا مع الكثافة السكانية، بهدف استيعاب جميع الرواد من المصلين، تموقعها بشكل يعطي للمساجد مكانة مركزية مهيكلة للحي، قدر الإمكان، حتى تكون المسافة الدنيا للوصول إلى أقرب مسجد للصلوات الخمس في حدود 300 متر، والمسافة القصوى لأقرب مسجد جامع في حدود 600 متر.

كما عملت الوزارة في إطار رؤيتها للمساجد 2022-2026 على إعداد تخطيط جديد للعرض بالمساجد، يعزز دورها وفق خارطة وطنية للأماكن المخصصة لإقامة الشعائر، تلبي حاجيات سكان المناطق المفتوحة للتعمير من المساجد، وكذا معايير تحديد كيفيات إحداث وتوطين البنيات المسجدية بالعالم القروي.

كما تحرص الوزارة على مراقبة مدى احترام هذه المعايير في مشاريع تصاميم التهيئة والتنمية المجالية الجديدة للمدن والمراكز الحضرية والقروية، التي تعرض عليها لإبداء الرأي، وقد همت 24 مشروعا بين 2021 و2022.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أريد أن أضيف إلى أن الحمد لله، ولينا دخلنا المساجد فالتخطيط، لأن

عندنا قاعدة دالمساجد يعني ترابية، يعني مرقمة، وعندنا يعني كنتحكمو فهاذ الأمر بكيفية واضحة، ولكن راه التعامل مع الطلب ومع الناس كيقتضي واحد يعني التمرين لأن هنالك يعني واحد العدد ديال المقاومة لهذه الضوابط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطيكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

كنشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم وعلى المجهودات التي تقوم بها الوزارة في مجال تسهيل شروط أداء الشعائر الدينية، خاصة في مجال البناء وتجهيز المساجد.

وهذه مناسبة للإشادة بالدور الريادي الذي يقوم به أمير المؤمنين وحامي حمى الوطن والدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تعزيزا للحقل الديني والعناية البالغة التي يوليها جلالته لشؤون الدين الإسلامي الحنيف، بما فيها حرصه الكبير في وضع المساجد رهن إشارة المؤمنين، حتى يتمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية في أفضل الظروف، إلى جانب حرص جلالته الدائم على تمكين المملكة من المساجد تزاوج بين الوظيفة الدينية والجمالية المعمارية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشد بحرارة على الأيادي مغربية التي أبدعت وتفننت في إعطاء لمسة خاصة للمساجد بالمغرب وبالخارج وأضفت عليها جمالية معمارية تعكس الثقافة والحضارة المغربية الضاربة جذورها في عمق التاريخ.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والعاصرة نثمن عاليا العمل الكبير الذي تقوم به الوزارة، تنزيلا لسياسة الدولة المتعلقة ببناء المساجد من خلال برنامج هام، تمت بلورته بناء على حاجيات المواطنين، برنامج حرصتم فيه على ضمان توزيع متناغم لبيوت الله عبر مختلف ربوع المملكة.

إلا أن مواكبة النمو الديمغرافي الحضري، الذي تشهده مختلف جهات المملكة، يقتضي العمل على تعزيز المدن والأحياء الجديدة لمساجد جديدة من أجل تقريب دور العبادة للمواطنين.

إننا نسجل، السيد الوزير المحترم، بإيجابية العمل الذي قمتم به في مجال تبسيط المساطر، حيث أصدرت وزارتكم ووزارة الداخلية منذ 2012 دورية مشتركة تتعلق بمسالك ومساطر دراسة الطلبات ورخص بناء المساجد، تهدف إلى ملاءمة مساطر الطلبات من الأماكن المخصصة لإقامة منشأة للدين الإسلامي فيها.

كما نؤكد على أهمية الاتفاقية التي عقدتها الوزارة مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، همت ترميم المساجد إلى جانب تأهيل واستثمار الأملاك الوقفية.

كل هذه الإجراءات تبين بالملموس حرصكم الدائم، السيد الوزير المحترم، على إعطاء العناية اللازمة للمساجد، ونحن على يقين تام على أنكم لن تدخروا جهدا في سبيل توفير المساجد بالأحياء التي لازالت لم تتوفر عليها، خاصة بجهة درعة-تافيلالت.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد.. هل ترغبون في الرد؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ المسألة عندها ضوابط معمارية وحضرية وعندها ضوابط شرعية، السنة تنهى عن ما يسمى بمسجد الاضطرار، بمعنى يكون مسجد قريب من مسجد، ما خدامش، علاش؟ لأن هاذ الجامع قبل كل شيء، المسجد قبل كل شيء، والمغاربة تيسميوه جامع، المهم هو الجماعة، ما شي البناية.

الجماعة خصها تكون يعني حتى هي موزعة فواحد الميدان بواحد الشكل، هاذي جماعة، وهاذي جماعة ما يكونشاي واحد التضارب.

لذلك، عندو جوج ديال الشرعيين بالإضافة إلى هاذ الشي اللي تيبان لنا ديال التوزيع يعني المعماري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم السيد الوزير إلى السؤال الثاني حول "تعميم برامج محو الأمية بالعالم القروي".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن الإستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة لتعميم برامج محو الأمية بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيدة المستشارة المحترمة وفريقها على السؤال وعلى اهتمامها بهذا الموضوع.

تحرص الوزارة على إنجاح هاذ البرنامج الذي دعا إليه أمير المؤمنين حفظه

الله، بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2000، وتخصص لها اعتمادات مالية سنوية بلغت برسم سنة 2023 ما يناهز 180 مليون درهم، خصص منه 84.5 مليون درهم للعالم القروي.

كما تقوم الوزارة سنويا عند بداية كل موسم دراسي بحملة إعلامية واسعة النطاق بدعم من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون ووكالة المغرب العربي للأنباء ومنابر إعلامية متنوعة للتحسيس بأهمية التعليم وتوسيع قاعدة المستفيدين من البرنامج في المجالين الحضري والقروي من الإناث والذكور.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين المسجلين في برنامج محو الأمية بالمساجد منذ انطلاقه سنة 2000 إلى حدود 2023 أزيد من 4.5 مليون مستفيد، منهم مليون و875 ألف بالعالم القروي، أي بنسبة تفوق 42%.

عدد المساجد التي تحتضن دروس محو الأمية بالعالم القروي 3391، عدد المستفيدين من هاذ البرنامج بالعالم القروي خلال الموسم الدراسي 2022-2023 بلغ 137.592 مستفيدا، يعني بنسبة 47% من مجموع المسجلين، الإناث 120.130، الحمد لله، الذكور 17.462، المؤطرون 3761.

وتسعى الوزارة إلى توسيع الاستهداف بالعالم القروي إذا توفرت على الاعتمادات المالية الضرورية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

تشكل الأمية التعليمية والمعرفية إحدى أكبر وأعقد المعيقات أمام تقدم وتنمية المجتمعات.

وإذ نهنئ بلادنا بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله على إيمانها بجدوى التصدي لمعضلة الأمية في أوساط الكبار، ولأهمية الرهان على تعليم وتأهيل العنصر البشري، ليكون في صلب مسيرة الإصلاح والإقلاع التنموي الشامل مع تحسين المؤشرات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.

فإننا ننوه بنتائج برنامج محور الأمية بالمساجد الذي بلغ كما قلتم، السيد الوزير، أكثر من 4 ملايين ونصف منذ انطلاقته سنة 2000.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن من حسنات هذا البرنامج كونه عمل على محو الأمية بأبعادها المختلفة في أوساط شرائح واسعة من المواطنات والمواطنين، بالخصوص في العالم القروي، وتنمية قدراتهم المعرفية للاندماج في واقعهم السوسيو-مجالي.

إن رفع نسبة المستفيدين بالعالم القروي، كما ذكرتو السيد الوزير، إلى 47% فتحت آفاقا للعاملات والعمال القرويين، خاصة من خلال التكوينات التي تلقوها، كما نسجل بفخر استفادة الإناث بنسبة 89%.

ونجدد بالمناسبة، السيد الوزير، ترحمنا على أرواح ضحايا زلزال الحوز، ونثير انتباهكم إلى آثاره الذي تسببت في إغلاق بعض المساجد التي كانت تحتضن دروس محو الأمية، ونطلب منكم إيلاءها عناية خاصة من أجل إعادة بناء ما هدم الزلزال وإصلاح المتضررة منها بهدف فتحها في أقرب الآجال أمام عموم المستفيدات والمستفيدين.

السيد الوزير،

إن نجاح هذا البرنامج في تحقيق أهدافه يعود كذلك إلى فئة مؤطري برامج محو الأمية في المساجد التي تشتغل بصمت وصبر كبيرين من أجل إنجاحه، ولأننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نناهض العمل الهش أينما وجد، ونرفض عدم إنصاف أطر مجازة جعلها العوز وضعف الحال وانعدام فرص الشغل تقبل بهذه الوضعية.

فإننا نطلب منكم، السيد الوزير، ضرورة خلق مناخ مهني لائق تتوفر فيه شروط الدعم والتحفيز ومستلزمات الاستقرار النفسي والمادي والاجتماعي عبر:

- ✓ تقنين العلاقة الشغلية من خلال إبرام عقود الشغل بالجهة المشغلة؛
- ✓ رفع قيمة التعويضات؛
- ✓ وضع إطار قانوني يؤطر عملهم ومهامهم؛
- ✓ وأخيرا ضمان كافة حقوقهم الشغلية بدءا بالحماية الاجتماعية من تغطية صحية وتقاعد وتعويضات عائلية.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، ترغبون في الرد فيما تبقى لكم من الوقت؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نعم السيدة المستشارة المحترمة.

غير بغيت نقول لكم راه هاذي الحمد لله، هاذي واحد السنوات قليلة طلبنا من المستفيدات من محاربة الأمية يديرو واحد المصحف، وكل وحدة كتبت كلمة، يعني أكثر من 77 ألف امرأة شاركو في هاذ المصحف، أولا كتبوه النساء لأول مرة وماشي وحدة، كتبوه أكثر من 77 ألف.

لو كان عندي النسخ الكاملة راه نصيفطها لكم، نشوف، أو على الأقل وحدة للفريق، يعني شيء بهيج.

فيما يتعلق بالناس اللي تيأطرو الأمية تنتعاملو معهم حسب الواقع، يعني ما اخذيناهمش موظفين، اخذيناهم بواحد الحصة دالعمل تيتعوضو عليها، كون لقينا لهم أحسن راه نديروه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم لآخر سؤال وجه إليكم في هذه الجلسة حول "تأهيل المساجد التاريخية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

التساؤل الذي نطرحه السيد الوزير حول: تأهيل المساجد التاريخية ببلادنا كموروث ثقافي وحضاري، وفي مقدمة هاذ المساجد المسجد الأعظم بمدينة سلا؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه.

يحظى هذا المجال باهتمام وعناية خاصين من الوزارة التي ضمنت خطة الارتقاء بالمساجد التي أطلقتها سنة 2004، وضمنتها برنامجا خاصا وطموحا للحفاظ على هذا الموروث الثقافي وصيانته وترميمه وفق المعايير المتعارف عليها في المحافظة على المآثر التاريخية، وهو شيء في غاية الدقة، ماشي لبني ديال المسجد هو الترميم ديالو، إذا كان تراثي، بغلاف مالي بلغ خلال العشرين سنة الأخيرة 714 مليون درهم.

عرف هذا البرنامج:

- ✓ ترميم ورد الاعتبار لـ 108 من المساجد التاريخية بكلفة 653 مليون درهم؛
- ✓ مباشرة ترميم 28 مسجدا بكلفة تقديرية تناهز 120 مليون درهم حاليا؛
- ✓ وضع برنامج إنهاء الأشغال، أشغال ترميم 35 مسجد تاريخي إضافي في حدود 2026؛
- ✓ إنجاز الدراسات التقنية لترميم 36 مسجدا برسم 2024-2026 بكلفة تقديرية بـ 180 مليون درهم.

فيما يتعلق بالمساجد المتضررة من الزلزال، فقد تم:

- ✓ إبرام صفقة مع المختبر العمومي للتجارب والدراسات لإنجاز خبرات تقنية على 950 بناية دينية، موزعة على الجهات الأربع المتضررة؛
- ✓ الشروع في تدعيم 10 مساجد كبرى؛
- ✓ توفير 152 مكانا بديلا من أجل تأمين استمرارية الشعائر الدينية؛
- ✓ كما يتضمن برنامج رد الاعتبار لهذا التراث والتعريف به؛
- ✓ إعداد جرد تقني مفصل لحوالي 500 مسجد تاريخي؛
- ✓ تصنيف 189 مسجد من التراث التاريخي للمملكة؛
- ✓ إعداد دليل ترميم مباني تاريخية؛
- ✓ توجيه مختلف المتدخلين إلى أساليب وتقنيات المحافظة على العناصر المعمارية؛
- ✓ إحداث مشروع ذاكرة المساجد وهي ذاكرة رقمية تضم الوثائق المكتوبة والتصاميم المعمارية؛
- ✓ إحداث نظام معلوماتي للتعريف بالمساجد التاريخية؛
- ✓ إعداد مخططات تدبير خاصة بالمساجد التاريخية الكبرى المهمة؛
- ✓ متابعة مشروع التدبير المعرفي لتطوير كفاءات المهندسين المعماريين والمهندسين والتقنيين، خاصة في مجال المحافظة وحماية التراث الديني؛
- ✓ تنظيم يوم دراسي تحت عنوان من أجل مدرسة مغربية لحفظ وترميم التراث العمراني بشراكة مع وزارة إعداد التراب الوطني للتعمير والإسكان وأكاديمية الفنون التقليدية التابعة لمسجد الحسن الثاني؛
- ✓ تدعيم الفريق التقني بتوظيف مجموعة من خريجي أكاديمية الفنون التقليدية التابعة لهذه المؤسسة.

الوزارة عازمة على تكثيف هاذ المجهود ومواصلته ليشمل إصلاح وترميم جميع المساجد الأثرية على المدى المتوسط والبعيد.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

أولا، لابد أن نثمن الجهود المبذولة للعناية بالتراث الحضاري والثقافي والديني للمملكة عبر مؤسسة المسجد، اللي هي مؤسسة لها أدوار متعددة، سواء على المستوى التربوي أو على المستوى التأهيلي وكذلك على المستوى السياحي.

ونعرف أنه هناك إشكالا فيما يتعلق بالصيانة، لكن كاين ارتباطات داخل هذه المدن، لهذا نطلب أنه الوتيرة شي شوية تسرع، مثلا المسجد الأعظم في سلا أنا كمسؤول منتخب محلي عندي مشكل مع ذوك الجوار ديالو، الناس

عندها واحد الارتباط وجداني بهاذ المؤسسة، يوميا تنقولهم أودي راه 18 شهر كاينة في الصفقة وراه كذا، هاذ الشي ما تيقنعهومش، هوما عاشو فذاك المسجد، بغاو تيقولك أودي ما نموتش إلا واحنا فهاذ المسجد.

إذن 18 شهر احنا تنطالعو لأن كان واحد الوقت توقف العمل، الآن تنطالعو على الأعمال اللي كاينة، اللي هي أعمال جارية، ولكن تنطلبو أنه الوتيرة تسرع ما أمكن، لأنه هاذ المساجد عندها واحد الوقع على مستوى هاذ المدن العتيقة وعلى النسيج العتيق، خصوصا أنه مدينة سلا اليوم تتشعر بواحد التحول بالاتفاقية ديال التنمية ديال المدينة، فالعقد سيكتمل ولكن جوهرة العقد هو المسجد الأعظم في هاذ المدينة، الاتفاقية غادي تسالي فـ 2023، المسجد حتى لـفبراير 2025.

تنظن، إيلا يمكن يتبذل مجهود مع المقاولة بمعنى أنه يتم التعجيل شيئا ما، على الأقل واحد رمضان هذا، إذا فات هاذ رمضان، رمضان المقبل إن شاء الله يصليو فيه الناس ديال مدينة سلا فهاذ المسجد الأعظم، ونعرف أنه فعلا مسألة ديال الصيانة وديال الترميم هي أصعب من البناء، نظرا لهاذ الخصوصية ديال هاذ المساجد.

ولكن، ما يمكن إلا بهاذ المناسبة نثمنو الجهود المبذولة فهاذ الاتجاه للحفاظ على هاذ الموروث الحضاري والثقافي للمجتمع المغربي وفي المدن العتيقة، اللي عندو أدوار متعددة سواء للمسلمين وحتى لغير المسلمين تيبغيو يشوفو المساجد ديالنا والبناء ديالها والزخرفة اللي كاينة، بالإضافة للحفاظ على ذاك الموروث التقليدي على مستوى الصناعة التقليدية، وعلى عدد من الأمور التي بقينا كنفتقدوها الآن هي موجودة في هذه المساجد العتيقة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل هناك رد في بعض ثواني؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بغيت نقول للسيد المستشار المحترم.

القضية ديال الترميم، إذا قلنا بأنه 18 شهر، راه 18 شهر، التوقفات اللي كنتوقع لنا بسبب المقاولات، وثم القوانين والمرافعات وفسخ العقد والمحكمة، وكذا، أما فهاذ الشي هذا، كاين اللي استمرينا في 3 سنين واحنا فالنزاع، باش.. فلذلك كونو معنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير الداخلية بحضوره معنا في هذه الجلسة للجواب والتفاعل مع الأسئلة الموجهة إليه.

ونستهلها بسؤال حول "النقل الحضري العمومي" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

في البداية، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السي كمال آيت ميك.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

قطاع النقل بمدينة الدار البيضاء يعاني من عدة اختلالات، خصوصا ما يتعلق بعقود التدبير التي لا يتم تطبيقها، مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين.

لذلك، نسائلكم عن إمكانية تطوير منظومة النقل الحضري عموما، وبمدينة الدار البيضاء على وجه الخصوص؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

أعطي الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن حالة النقل الحضري ببلادنا نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن استراتيجية الوزارة لتطوير النقل الحضري العمومي بالمدن المغربية؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذه الأسئلة التي تجمعها وحدة الموضوع دفعة واحدة.

السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انخرط المغرب منذ سنة 2008 في عملية عصرنة وتحديث قطاع النقل الحضري من خلال إنجاز وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنقلات والنقل الحضري والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين مرفق النقل العمومي وتعزيز

القدرة التنافسية للمدن وتنمية الاقتصاد الوطني.

وإدراكا منها بالتحديات والقضايا التي يثيرها قطاع التنقلات الحضرية والنقل، تعمل هذه الوزارة على التطوير المستمر لهذا القطاع من مختلف جوانبه، بما في ذلك النقل الحضري العمومي، ولقد تم في هذا الشأن اتخاذ مجموعة من التدابير من أهمها:

أولا؛ الشروع في إعداد خارطة الطريق للتنقلات الحضرية المستدامة منبثقة من تفعيل الإجراءات الناتجة عن دراسات قامت بها الوزارة تهدف بالأساس إلى تطوير منظومة النقل الحضري شاملة ومندمجة، تعتمد النقل الجماعي كوسيلة رئيسية وذات أولوية للتنقل داخل المدن، وجعلها أكثر شمولية، خاصة من حيث تمكين ولوجيات الفئات الهشة جسديا وماديا والمساواة بين الجنسين، مع الحرص على استحضار البعد البيئي في مراحل إعدادها؛

- التعميم التدريجي لمخططات التنقلات الحضرية المستدامة من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للجماعات الترابية بهذا الخصوص؛

- كما يتم خلال كافة مراحل إعداد هاذ المخططات الحرص قدر الإمكان على توافقها مع مختلف وثائق التعمير والتخطيط الترابي بالتنسيق مع كافة الفاعلين المعنيين، خاصة المصالح المختصة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، نظرا للترابط والتلازم الذي يجمع بين منظومتي النقل والتعمير.

ونتيجة لذلك، أصبحت عدة مدن تتوفر على مخططات للتنقلات الحضرية كالدار البيضاء، مراكش، وجدة، أكادير، الجديدة، تطوان، أسفي، بني ملال، الرباط، القنيطرة، سطات وفاس.

كما تواصل مدن أخرى كطنجة ومكناس وخريبكة والتجمع الحضري بالرباط- سلا- تمارة والدار البيضاء والناظور وأكادير، إنجاز دراستها المتعلقة بمخططات التنقلات الحضرية المستدامة، وتستعد أربع مدن للانخراط في هذا النهج الذي يندرج في إطار الجيل الجديد لهذه المخططات، والذي يعتمد هو الآخر مقاربة جديدة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار بعد الاستدامة.

كما تقوم هذه الوزارة، في إطار توحيد المعايير المتعلقة بقطاع التنقلات الحضرية والنقل بإعداد مجموعة من الدلائل المنهجية ونماذج لدفاتر التحملات، ولقد تم إصدار دليل عملي حول مسطرة إنجاز مخططات التنقلات الحضرية المستدامة.

ثالثا؛ تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي، حيث تم الشروع في إحداث مؤسسات التعاون بين الجماعات تناط بها اختصاصات الجماعات في مجال النقل الحضري على مستوى مدن الرباط، سلا، تمارة، أكادير والدار البيضاء وطنجة وتطوان، الصويرة، الناظور، العرائش، طانطان، طاطا، سيدي بنور، خنيفرة، كلميم وبن سليمان، ومجموعة الجماعات الترابية على مستوى مدن مراكش والجديدة وبني ملال.

كما تم كذلك إحداث عدة شركات للتنمية المحلية كآلية حديثة لتدبير هذا المرفق، وذلك بكل من مدن الدار البيضاء والرباط وأكادير ومراكش وبركان وخريبكة.

- وضع آليات للتمويل المستدام عبر إحداث منذ سنة 2007 صندوق لمواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن (FART[1]) من أجل مواكبة الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها قطاع النقل العمومي الحضري، وقد عرف الصندوق تعديلا مهما بموجب قانون المالية لسنة 2014.

وبفضل الدعم المقدم من طرف هذا الصندوق، تم تمويل عدة مشاريع هيكلية، نذكر منها بالخصوص:

- مشاريع خطوط طراموای الرباط – سلا والدار البيضاء؛
- مشروع في مرحلة الانتهاء لأشغال لخطين لحافلات ذات الجودة بمدينة الدار البيضاء؛
- مشروع إعادة تأهيل شبكة وأسطول حافلات النقل الحضري بمدينة الدار البيضاء؛
- مشروع في طور الإنجاز للخط الأول للحافلات ذات الجودة العالية بمدينة أكادير؛
- إطلاق الدراسات المتعلقة بمشاريع خطوط الحافلات ذات الجودة العالية بعدد من المدن كمراكش وطنجة وأكادير.

خامسا؛ تحقيق البعد البيئي من خلال المساهمة في تطوير أنظمة النقل ذات قدرات عالية وصديقة للبيئة، عبر إدراج شروط متعلقة بالأسطول ضمن دفتر التحملات.

سادسا؛ إدماج الأفضلية الوطنية في طلبات العروض والتصنيع المحلي للحافلات كلما أمكن ذلك، من أجل العمل على تطوير منظومة اقتصادية واجتماعية متكاملة للنقل الحضري بكل مكوناته من حافلات وطراموای وغيرها.

سابعا؛ فيما يخص التدبير المفوض، وعلاوة على ما سبق، فقد تم اعتماد مقاربة التهييئ القبلي لطلبات العروض عبر إنجاز دراسات لإعادة هيكلة الشبكات ودراسة الجدوى المالية مع تبني عدة نماذج لتدبير العقود، نخص منها بالذكر النموذج السائد للتدبير المفوض الذي يرتكز على تحمل نفقات الاستثمار والمخاطر الكاملة على عاتق المفوض له.

ولذلك، أصبح من الضروري، إعادة النظر في التدبير المفوض من خلال اعتماد أنماط جديدة للتدبير ومراجعة العقود في الجوانب المتعلقة بالاستثمار

[1] Fonds d'accompagnement des réformes du transport routier urbain et interurbain

وتمويله والاستغلال من أجل ضمان التوازن المالي الذي يحقق الأهداف المتوخاة من تدبير المرفق من جهة، ومصلحة الفاعلين من جهة أخرى، وذلك حرصا على استدامة المرفق العمومي وتمكين المرتفقين من ولوجه في أحسن الظروف.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي في البداية الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب.

تفضلوا السي كمال آيت ميك.

المستشار السيد السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

احنا متفقين على أن هاذ القطاع لازال يعاني من عدة اختلالات، حيث لازالت بعض شركات النقل العمومي لا تحترم بنود عقود التدبير المفوض، إكراهات حقيقية، السيد الوزير المحترم، نقف عندها كمنتخبين استعصى حلها، وأعتقد أنكم القادرون على حلها وتحتاج الاستعجال لمعالجتها.

هناك اختلالات كثيرة تشوب عملية تنظيم هذا المجال الحيوي الذي يعتبر شريان الدورة الاقتصادية، يصطدم أولا بتمويل الجماعات الترابية، وثانيا غياب الحكامة في التدبير، يعني الجماعات تفتقر الأطر المتخصصة والكفاءة لمتابعة هذا البرنامج.

السيد الوزير المحترم،

تشهد منظومة النقل الحضري بالدار البيضاء وضعية كارثية على الرغم من توفر المدينة على شبكة الطراموای التي خففت من معاناة الساكنة، إلا أن المواطنات والمواطنين لازالوا يعانون بشكل يومي في إيجاد وسائل التنقل التي تضمن كرامة الساكنة.

لا يعقل في مدينة الدار البيضاء ومدينة كبيرة بهاذ الحجم ديالها، لازالت تحتضن أسطول من الحافلات قديمة مهترئة، والمئات من سيارات الأجرة التي لم تعد صالحة لتنقل الساكنة وزوار المدينة، حيث تعثر تجديد أسطول هاته السيارات، كما أن المدينة تعاني من شلل في حركة المرور، يتسبب في تسابق الساكنة على الحافلات، وهذه تنشوفو هاذ المشاهد اللي هي كتشوه صورة المدينة كقطب اقتصادي وقاطرة للتنمية بالمغرب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نود في البداية التنويه بكل الأعمال الجليلة التي تبذلها وزارة الداخلية بمختلف هياكلها ومؤسساتها مركزيا وترابيا.

لقد اخترنا اليوم، السيد الوزير، طرح أحد المواضيع المهمة بالنسبة لشريحة هامة من الشغيلة المغربية، طبعا إن ملف النقل الحضري وإشكالية تقادم النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة له ليس غريبا عليكم، فأنتم تعرفونه جيدا، السيد الوزير، بالنظر لمختلف المسؤوليات التي تقلدتم بوزارة الداخلية.

واليوم، السيد الوزير، نتمنى صادقين أن يتم حل هذا الملف الشائك والمعقد على يديكم، وذلك بالنظر إلى المعاناة الكبيرة لسائقي الطاكسيات جراء الإطار القانوني والتنظيمي الذي لم يعد ملائما لعملهم.

لكل ذلك، نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن إصلاح منظومة النقل بواسطة سيارات الأجرة لا يمكن أن يتم عبر مقاربة تقنية، بل باستحضار البعد الاجتماعي والتنموي، فهذا القطاع وعلى الرغم من أهميته مازال يعاني جراء غياب قانون منظم، وذلك لأن الدوريات الوزارية التوجيهية والتنظيمية لم تستطع حماية القطاع وتأهيله نحو الاحترافية.

وفي هذا الإطار، يهمنا أن ننقل لكم، السيد الوزير المحترم، جانبا من الملف المطلبي للنقابة الوطنية لمهنيي سيارات الأجرة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

- ✓ وضع قانون إطار ينظم المجال بقواعد قانونية ملزمة للجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بعض المناطق؛
- ✓ تجميع مختلف النصوص المنظمة للقطاع في مدونة عامة؛
- ✓ ضرورة تحيين القوانين الخاصة بالقطاع، نظرا لتزايد حجم القطاع وتعدد المتدخلين فيه وتنويع الخدمات المقدمة؛
- ✓ التنزيل الأمثل لمختلف النصوص القانونية المنظمة للقطاع وفق مقاربة تشاركية وتفعيلا للتصميم المديري للاتمركز الإداري؛
- ✓ تقوية وتعزيز الإطار القانوني في جانبه الحمائي للسائق المهني المتضرر أكثر؛
- ✓ وضع معايير دقيقة وواضحة لتعامل مصالح العمالات مع الدوريات الوزارية؛
- ✓ إشراك النقابات المهنية في كل تفاصيل تنزيل المقتضيات القانونية وتدابيرها الإجرائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا يختلف اثنان عن أهمية الإجراءات الهيكلية والاستباقية التي تتخذها الوزارة لمواجهة التحديات واتخاذ الإجراءات الفعالة لإصلاح قطاع النقل الحضري العمومي ببلادنا، والنهوض بالبنيات التحتية للنقل بالمدن.

وما هو مؤكد أن المدن المغربية تنمو بسرعة سريعة وتواجه صعوبات كبيرة في مجال توفير شبكات النقل الفعالة وبأسعار معقولة، خصوصا خلال العقدين الأخيرين، مما ولد ضغوطا هائلة على شبكة النقل العمومي وتحديات حضرية كبرى تتطلب استراتيجية على مختلف المستويات من تجهيز مجال الحضري إلى السلامة على الطرق والتقنين والتمويل.

السيد الوزير المحترم،

أكيد اليوم احنا في حاجة ماسة بل ملحة إلى تطوير النموذج الجديد للدعم المالي لوسائل النقل العام في المناطق الحضرية، خصوصا أن بلادنا مقبلة على احتضان أحداث وتظاهرات عالمية على رأسها كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، وما سيواكبه بكل تأكيد من ارتفاع في عدد الزوار والسياح لمختلف المدن المغربية والجماعات.

ومادامت المناسبة شرط، فمن الضروري أن نشيد بالسهر ديالكم، السيد الوزير، المباشر على هاذ الورش، على مستوى تحفيز الجماعات على إنجاز مخططات التنقلات الحضرية المستدامة والنهوض بالنقل الحضري العمومي وفق النمط الجديد للحكامة، إضافة إلى المجهودات المبذولة، السيد الوزير، على مستوى صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والربط بين المدن.

وهنا، السيد الوزير، من الضروري نتشاركو معكم العمل اللي خصو يتنجز على مستوى طنجة واللي يحتاج دعمكم فيما يتعلق بإنجاز ودراسة مخطط النقل الحضري المستدام أو تجديد العقد المفوض لحافلات النقل الحضري أو على مستوى مشروع الحافلات العالية الجودة أو فيما يتعلق بالتعرفة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير نعود إليكم للرد على التعقيبات.

شكرا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هو باش نكونو مع بعضنا بواحد المنطق دالصراحة.

راه جايين من بعيد، الحافلات دبلادنا احنا تنعرفوهم، راه ماشي شي حاجة، حافلات اللي كان المستوى ديالهم مستوى لا يليق ببلدنا.

اليوم دخلنا فواحد المرحلة ديال أولا إيجاد شركات اللي قابلة أنها تقوم بهاذ العمل في جو اللي هو صالح وباستثمارات اللي هي مهمة، وإذا لاحظتو اليوم فمدن بحال الرباط ولا الدار البيضاء وجاين لمدن آخرين اللي ولاو فيهم الحافلات من الطراز العالي، هذا هو الهدف، أننا فبلادنا كاملين نمشيو فجميع المدن يكونو هاذ النوع دالحافلات، وهاذ الجودة دالخدمات اللي خصها تعطى للمواطنين.

بطبيعة الحال هاذ الجودة راه تتسوى الفلوس، لأن حتى حاجة ما باطل.

فالدار البيضاء تم استثمار 700 حافلة، 700 حافلة اللي استثمرت فيها الشركة بالنصف والصندوق بالنصف الآخر، واليوم اللي تنتكلمو راه يوميا الجماعات ديال الدار البيضاء ملزمة أنها تقدم أكثر من مليون درهم يوميا من أجل الحفاظ على المستوى المطلوب في النقل العمومي، في الرباط أقل شوية من هاذ المستوى، باش يولي عندنا مستوى تنحتاجو ثلاثة الحوايج:

- ✓ شركات اللي تيعرفو يخدمو واللي عندهم القدرة يخدمو واللي عندهم يعني باغين يخدمو؛
- ✓ ثانيا، استثمارات مهمة اللي عندنا، خصنا نجيبو حافلات في المستوى؛
- ✓ وثالثا، خص الجماعة الترابية تقدم الدعم الكافي لهاذ الشركات باش الخدمات يبقاو فالمستوى المطلوب، لأن عمرنا ما يمكن يكون عندنا الخدمات، يعني المواطن ما يمكن يؤدي الثمن دالخدمات اللي بغيناهم اليوم، هاذي متفقين عليها.

لهذا خصنا نخدمو مع بعضنا كاملين باش نلقاو أحسن طريقة باش نوصلو لهاذ النوع من النقل العمومي، واحنا غادين فيه إن شاء الله، الهدف ديالنا الدراسات غادين لجميع المدن، الهدف ديالنا أننا نوصلو فهاذ الهدف في أقرب الآجال، والمدن عندنا مراكش قريبة إن شاء الله، عندنا طنجة، يعني تطوان راه بدينا، إلى آخره، غادين مدينة بمدينة ومع بعضنا غادي نوصلو لو.

الإشكال الثاني هو ديال السيارات، تنظن بأن ديال سيارات الأجرة، هذا إشكال كبير اللي خصو فيه مناقشة، وخص فيه واحد النوع ديال ثورة حقيقية باش نرفعو من المستوى دالخدمات ديال سيارة الأجرة واللي غادي يكون عندنا إن شاء الله وقت آخر باش نتذاكرو فيه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى ثلاثة أسئلة أخرى تجمع بينها وحدة الموضوع كذلك، وسيتم تقديمها دفعة واحدة.

في البداية أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية حول "تأهيل المحطات الطرقية".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير،

فيما يتعلق بالمحطات، هناك واحد المجموعة ديال الإشكاليات من:

- ضعف تدبير المحطات، عدم استعمال المحطات والمرافق ديالها بشكل احترافي؛

- عدم احترام معايير تستجيب لحاجيات المرتفقين المهنيين؛

- عدم وجود مجمل المحطات، اللي عندنا 64 في المغرب إذا زولنا منها جوج من الجيل الجديد ديال طنجة وديال الرباط؛

- هناك مشكل ديال الموارد البشرية ذات الكفاءة؛

- هناك غياب ديال الحظائر الحديثة للنقل الدولي، خصوصا بموانئ الربط مع أوروبا كطنجة، الناظور، إلى غير ذلك.

هناك مجموعة ديال الإشكاليات اللي جعلتنا اليوم نطرحو عليكم هاذ السؤال اللي هو حول التدبير المتخذ من أجل تأهيل المحطات الطرقية بالبلاد ديالنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي عبد الإله لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تنوون القيام بها من أجل تعميم الجيل الجديد من المحطات الطرقية التي تضاهي بمرافقها وخدماتها وتجهيزاتها المطارات ومحطات القطار الحديثة على ربوع المملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدبير المزمع اتخاذها لتعميم الجيل الجديد من المحطات الطرقية؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على الأسئلة الثلاث دفعة واحدة. شكرا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر المحطات الطرقية للمسافرين تجهيزات عمومية محلية يتم إحداثها واختيار أنماط تدبيرها من طرف المجالس الجماعية، وفق مقتضيات المادة 3 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، كما يمكن إنجازها في إطار شراكة بين الجماعات الترابية أو مع القطاع الخاص.

وتشكل هذه التجهيزات التي يبلغ عددها على المستوى الوطني، حوالي 64 محطة، حلقة وصل مهمة في منظومة النقل عبر الطرق لتلبية حاجيات السكان اليومية من التنقلات بين المدن.

وللوقوف على الحالة التي تعرفها هذه التجهيزات، قامت وزارة الداخلية سنة 2012 في إطار مواكبتها للجماعات الترابية من أجل إحداث وتأهيل مرافقها العمومية وتحسين تدبيرها بدراسة حول المحطات الطرقية، وذلك بهدف تأهيل بنياتها وتجهيزاتها ووضع ضوابط ومعايير تتعلق باختيار المواقع المناسبة لها داخل النسيج الحضري مع مراعاة سلامة مستعملي هذا المرفق.

وقد أظهرت هذه الدراسة مجموعة من الاختلالات، تتجلى في افتقاد المحطات الطرقية للمسافرين للتجهيزات الضرورية وضعف المراقبة وعدم توفير شروط السلامة وغياب معايير تتعلق بالبنيات والتجهيزات، إضافة إلى ضعف جودة الخدمات المقدمة لمستعملي هذا المرفق، هذا بالإضافة إلى مشاكل في التنظيم والتدبير وغياب نظم معلوماتية للتسيير.

وانطلاقا من تحيين نتائج هذه الدراسة، بناء على المعطيات المتوصل بها من عمالات وأقاليم المملكة، تم إعداد خلاصة تتضمن مختلف التوصيات، سواء المتعلقة بمعايير البنيات أو التجهيزات أو أنماط تدبير هذا المرفق بشكل احترافي، إضافة إلى دليل يتعلق بمختلف مراحل إنجاز المحطات الطرقية وكيفية اختيار النمط التدبيري الملائم، حيث تم تعميم هذه الوثائق على مختلف الجماعات من أجل دراسة وتفعيل مختلف التوصيات الواردة بها، وذلك في

أفق تأهيل وتحسين الحكامة بهذا المرفق.

إضافة إلى ذلك، تم التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة الداخلية والاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري والتجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، والشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك بهدف مواكبة الجماعات الراغبة في تدبير محطاتها الطرقية للمسافرين في إطار شركات للتنمية المحلية.

وتنزيلا لبنود هذه الاتفاقيات الإطار، ومن أجل إحداث محطات طرقية للمسافرين من الجيل الجديد أو تأهيل المحطات المتواجدة، وضعت هذه الوزارة من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية برنامجا استراتيجيا يهدف في مرحلته الأولى مواكبة 10 جماعات، من خلال تقديم الدعم القانوني والتقني والمالي لها من أجل إحداث وتأهيل وتدبير هذا المرفق بطريقة احترافية وهي الرباط، مراكش، طنجة، تازة، وزان، العرائش، تزنيت، الناظور، المضيق، الفنيدق والرشيدية، وذلك من خلال:

- اعتماد مكتب دراسات مواكبة القانونية للجماعات من أجل إنجاز الوثائق الضرورية لإحداث شركات التنمية المحلية لتدبير واستغلال المحطات الطرقية المستهدفة، الأنظمة الأساسية والدراسة المالية واتفاقيات الانتداب وشركات التنمية المحلية ودفاتر التحملات والعقود المتعلقة بتدبير وتسيير المحطات الطرقية؛
- تمويل هذا المشروع بكلفة إجمالية تقدر بأكثر من 44 مليون درهم، موزعة بين اعتماد مكتب الدراسات والنظام المعلوماتي وأشغال التهيئة التكميلية، وكذا التجهيزات والمعدات اللوجيستيكية.

وفي إطار انطلاق أشغال الشطر الثاني من البرنامج الاستراتيجي، تقوم حاليا اللجنة المشتركة الممثلة من طرف وزارة الداخلية ووزارة النقل واللوجيستيك والشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك بزيارة لمجموعة من المحطات الطرقية بكل من مدينة جرادة، خنيفرة، بركان، الداخلة، خريبكة ومكناس، وذلك للوقوف على الاحتياجات اللازمة من أشغال إضافية وتجهيزات، وكذا تحديد الكلفة الإجمالية المرتقبة لإنجاز هذه المشاريع، بالإضافة إلى تزويد هذه المحطات الطرقية الجديدة بنظام معلوماتي لتطوير وعصرنة تدبير هذا المرفق.

كما ستواصل هذه الوزارة مستقبلا تفعيل هذه المقاربة بإحداث محطات جديدة أو تأهيل المحطات القديمة على صعيد كل عمالة وأقاليم المملكة، وذلك من خلال مواكبة وتقديم الدعم للجماعات مع تحديد نمط التدبير الأنجع لهذه المحطات، سواء في إطار شركات التنمية المحلية أو التدبير المفوض، وذلك حسب أهمية المحطة والنشاط الذي تولده، وذلك حتى يتمكن المواطنات والمواطنين من الاستفادة من خدمات ذات جودة وفي المستوى المطلوب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إذن إلى التعقيب على الجواب الذي تفضل به السيد وزير الداخلية.

أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

شكرا السيد الوزير على التوضيح ديالك وعلى المقاربة العلمية والدقيقة اللي شرحتو لنا على البرنامج المستقبلي اللي باغيين تقومو به.

أنتوما كتعرفو السيد الوزير، أنه المحطات هي القلب النابض ديال الشريان ديال نقل البضائع والأشخاص، اللي كيتحكم اليوم فاللوجيستيك يتحكم فكل شيء، الدليل على ذلك، أن ارتفاع الأثمنة اليوم ديال جميع الأشياء، هي عندها علاقة بالعملية ديال النقل.

المحطات ديال الجيل الجديد كطنجة والرباط، مثلا الرباط لاحظنا أن الممر ديال الراجلين للمحطة، خصك تقطع (l'autoroute) وضرب الطاكسي شحال ديال الوقت باش توصل للمحطة، طنجة اليوم دايرين المحطة على برا دالمدينة، خصك تشبر جوج الطاكسيات باش توصل للمحطة.

خص محاولة إدماج هاذ المحطة ديال الجيل الجديد فواحد نفوذ جغرافي اللي ما يخلقش مصاريف إضافية للمواطنين، هناك مدن كبيرة فالعالم، كنجبر محطات داخل المدينة، خص التفكير.

إذن هو واحد النوع ديال التكامل بين سلسلة ديال الطرق موصلة إلى المحطة ووجود المحطة والمكان الجغرافي، أنتم تعلمون أن حتى المحطات اليوم ولات عبارة عن نقطة ديال وجود أماكن ديال التجارة، المثل في ذلك المحطة ديال القطارات فطنجة، الموقع ديالها الجغرافي اعطاها واحد النبض عالمي، كنخرج من المحطة كنجبر الطاكسي، وكنجبر الفندق، كنجبر التواصل.

اليوم، المحطة ديال زيان فالدار البيضاء، أشنو نجددوها، نديوها على 70 كيلومتر على برا ديال المدينة ديال الدار البيضاء، نوليو نسافرو باش نمشيو للمحطة.

إذن هاذ المقاربة العلمية اللي أنتم مشكور عليها، ما عندنا حتى شي شك، وخاصة وأنتم رجل تكوين علمي، أن هاذ المقاربة تأخذ بعين الاعتبار كذلك، التموقع ديال هاذ المحطات، باش يكون عندها هاذ السلاسة ديال الوصول لها من طرف المواطنين، باش التكلفة ديال التنقل ديال المواطنين ما تكونش عالية.

كذلك، المسألة ديال البرنامج ديال التواريخ ديال الرحلات، صوبو لنا واحد البرنامج محدد في الزمان والمكان، الأعياد، المناسبات، المؤتمرات، ماشي بالمناسبة نبداو نحلو مسائل جزئية، وهذا كيدخل فالعملية ديال الرقمنة اللي

ذاكرتيو عليها الآن السيد الوزير، واللي أنتم مشكورين عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى تعقيب السي عبد الإله لفحل، فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون فالعديد من المحطات الطرقية بجل مدن المملكة تعرف أوضاعا مزرية، ولا ترقى إلى مستوى التطور الذي تعرفه جل حواضر بلادنا، كما لا ترقى إلى مستويات تطلعات المواطنين، مما بات يفرض خلق جيل جديد من المحطات الطرقية كتلك المتواجدة بالرباط وطنجة، والتي تعتبر محطات نموذجية، تستجيب إلى المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، خصوصا وأن بلادنا مقبلة على تنظيم تظاهرات عالمية وقارية ومقبلة على استقطاب 17 مليون سائح، تنزيلا لخارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026.

السيد الوزير،

نثمن ما جئتم به في معرض جوابكم من مبادرات مهمة، تهدف إلى الرقي بالمحطة الطرقية ببعض مدن المملكة، والتي ستمكن بلا شك من تجاوز الاختلالات التي تعرفها هاته المرافق، وخاصة فيما يتعلق بغياب شروط السلامة والأمن وغياب كذلك الفضاءات والتجهيزات الضرورية.

وفي هذا الباب، ندعوكم إلى تعميم هذه المرافق العصرية الجديدة لتشمل مختلف المدن، وخاصة مدينة أزمور، المدينة العتيقة النموذجية التي تليق بمكانتها التاريخية، لتوفرها على مؤهلات طبيعية وبشرية وتجعل منها واجهة سياحية، ويتواجد بها أكبر منتجع سياحي (Mazagan).

كما يجب إنهاء هاذ الوضع غير المطمئن الذي تعرفه محطة أولاد زيان، والتي أضحت ملجأ للمهاجرين غير النظاميين والمتشردين، وغيرهم ممن يهددون أمن وسلامة المسافرين.

إذ أصبح من الملح والمستعجل وضع حد لتلك الاختلالات وإحداث محطة طرقية نموذجية بالدار البيضاء، تستجيب لطموحات المسافرين والمهنيين على حد سواء، مع العمل على مواكبة كل المحطات العصرية التي تم إحداثها والحفاظ عليها وضمان ديمومة خدماتها.

كما ندعو إلى تضافر جهود الجميع لإيجاد حلول سريعة من جماعات ترابية لحل كل العراقيل التي يفرضها الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي، كذلك للرقي بمستوى تدبير هاته المرافق العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى آخر تعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الوزير المحترم،

كما جاء في جوابكم النقل الطرق عنصر محوري في الرقي بتنمية المدن والرفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي وجاذبيتها السياحية، وهو لا شك الدافع الذي جعل وزارتكم، بشراكة مع باقي القطاعات الوزارية والترابية، تطلق ورش إعادة بناء وتهيئة المحطات الطرقية من الجيل الجديد تماشيا مع خطة إصلاح النقل الطرقي في شموليتها.

وبالمناسبة، نثمن من جديد المستوى الكبير للخدمات التي بات يقدم مرفق النقل العمومي من خلال المحطات الطرقية من الجيل الجديد، التي بدأ العمل بها من حيث رقمنة الخدمات التي تحارب التلاعبات بالأسعار، خصوصا في المناسبات والحد من الوسطاء وتنظيم حركة دخول وخروج الحافلات، وزيادة عدد الرحلات واستعمال جيل جديد من الحافلات، كما جاء في تدخلكم، وكذلك فضاء للراحة والتسوق.

كما شكلت هذه المحطات من الجيل الجديد فضاء يوفر المرافق الضرورية لكل العمال من حراس ومسيرين وعمال النظافة.

ولا شك، السيد الوزير، أن وزارتكم عازمة على تعميم هذه التجربة، تنزيلا للرغبة الملكية السامية لإنهاء حالة الفوضى التي باتت تعيشها العديد من المحطات الطرقية، خاصة بالمدن الكبرى كمحطة أولاد زيان بالعاصمة الاقتصادية، على اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لتنظيم وتنقية محيط المحطات الطرقية من بعض الممارسات التي لم تعد مقبولة وتشوش وتضر بصورة هذه المدن، بل وتسيء لبلادنا، خاصة أن المغرب على أبواب تنظيم كأس إفريقيا وكأس العالم وهو تحد لا يفرض فقط تهيئة الملاعب الرياضية، بل كل الفضاءات العامة وتحسين الخدمات ورقمنتها وتجهيزها وتحديث هياكلها وتمتيعها بالمعدات اللوجيستيكية الضرورية، وتأمين الفضاء من خلال كاميرات للمراقبة وتعزيز رجال الحراسة وضمان احترافية وحكامة تدبيرها وتوفير ولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة.

لقد بات المواطنون يتطلعون بتعطش كبير لبدء العمل بالمحطات الطرقية المتبقية التي استهدفتها المرحلة الأولى من البرنامج، والتي رصدت لها ميزانية كبيرة لضمان حقوق عمال المحطات الطرقية مع توفير الحماية الاجتماعية.

ونحن، السيد الوزير، في فريق الاتحاد المغربي للشغل واثقون في إرادتكم الأكيدة لاستكمال هذا الورش التنموي الكبير وتنظيم هذا القطاع مما سيكون له انعكاسات اجتماعية بالغة الأهمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير الكلمة لكم للرد على هذه التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كيف كنعرفو كاملين بأن في المرحلة الأولى من بعد الاستقلال المحطات الطرقية اللي كانو في بلادنا هم عبارة عن ساحات عمومية اللي كانو ساحة جامع الفنا بمراكش، البلايا في طنجة، الساحات هوما اللي كانو محطات طرقية.

جات المرحلة الثانية الجماعات والدولة بنات المحطات الطرقية، اللي دوزو واحد المرحلة ديالو، اللي اليوم ولاو متجاوزين.

خصنا نطرحو مرحلة ثالثة ديال المحطات الطرقية التي كتستاجب لانتظارات المواطنين.

اليوم وإذا لاحظتو، عندنا المحطات الطرقية العمومية اللي فيها جميع الشركات، وكاين محطات خصوصية اللي المستوى ديالها عالي (CTM[2])، بلا ما نجبد الأسماء أخرى، بحال اللي بغينا نديرو 2 دالأنواع دالنقل، النقل للعموم والنقل اللي هو شوية بجودة عالية، بطبيعة الحال يمكن الثمن ديالو غالي.

فهاذ المرحلة بغينا نفوتوها، نديرو محطات طرقية لجميع المواطنين سواسية، ويكون فيهم جميع أنواع الحافلات اللي موجودين اليوم، واش يكونو وسط المدينة أو لا على برا؟ راه هذا إشكال.

الهدف ماشي أنه يكون، لابد يكون في وسط المدينة، راكم تتعرفو الإشكالية ديال وسط المدينة ديال السير والجولان، حتى هي كتطلع إشكاليات أخرى، وإلى غتجي توصل دير 3 دالساعات من مدينة لمدينة وحيث توصل لوسط المدينة باش توصل للمحطة تزيد ساعة ونصف، راه ماشي هدف فحد ذاتو.

لهذا المحطة الطرقية خص يكون عندهم واحد 3 أو 4 ديال الشروط:

- أنهم يكونو في المستوى، مستوى الخدمات اللي مطلوبة؛
- يكون الوصول لهم ساهل، ماشي لازم يكونو في وسط المدينة، لكن باش نوصلو لهم يكون سهل؛
- ثالثا، يكون الجودة عالية؛
- رابعا، يكون كتلبي حاجيات المرتفقين، وحاجيات أيضا أرباب الحافلات، لأن حتى هم معنيين بهاذ الاستثمارات، تيقومو باستثمارات مهمة وخصنا لازم علينا أننا نعطيو لهم محطات اللي في المستوى اللي تيطلبو.

لأن اليوم حيث تتقول لو دخل للمحطة، تيقول لك أنا عندي الزبناء ديالي باغين واحد المستوى عالي ديال الخدمات، هاذ المحطات اللي عندكم اليوم ما تيسمحولناش أننا نعطيوهم.

لهذا، احنا خدامين مع جميع الجماعات الترابية بطبيعة الحال، باش خاصة في الأول المدن الكبرى واحنا غاديين، أننا نعطيو محطات طرقية فالمستوى المطلوب لخدمة المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما معكم وننتقل هذه المرة إلى ثلاثة أسئلة أخرى، تتمحور كلها حول "المجازر العمومية"، وتجمع بينها بطبيعة الحال وحدة الموضوع.

أعطي في البداية الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، عن تأهيل المجازر العمومية نسائلكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني حول نفس الموضوع للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، عن تأهيل المجازر نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث والأخير في هذه المجموعة من الأسئلة، لفريق الأصالة والمعاصرة.

أعطيكم الكلمة السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها من أجل تأهيل المجازر؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن مرة أخرى الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة.

[2] **C**ompagnie de **T**ransport au **M**aroc

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر مجازر اللحوم الحمراء تجهيزات عمومية جماعية، يتم إحداثها واختيار أنماط تدبيرها من طرف المجالس الجماعية، وفقا لمقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، كما يمكن للفاعلين الآخرين من القطاع العام أو الخاص إحداث وتدبير هذه المرافق.

يبلغ عدد هذه المرافق في بلادنا ما يقارب 180 مجزرة بالوسط الحضري، وحوالي 750 مذبحة بالوسط القروي داخل الأسواق الأسبوعية، تمكن من إنتاج أكثر من 300.000 طن سنويا من اللحوم.

تعرف معظم هذه المجازر على الصعيد الوطني العديد من الاختلالات، أهمها تقادم بنياتها التحتية وغياب شروط السلامة والنظافة اللازمتين، وافتقادها للتجهيزات الضرورية وغياب الصيانة وعدم ملاءمة طرق تنظيم العمل بها وتدبيرها، مع الإشارة أن ضعف الخدمات يبقى مقرونا بمدى قدرة الجماعات على تحمل الأعباء المالية المرتبطة بصيانة هذه المرافق، خاصة وأن أغلبها لا تتوفر على الإمكانيات المالية اللازمة التي تمكنها من الالتزام بالمهام المنوطة بها في هذا المجال.

ومن أجل رؤية شاملة لإصلاح هذا القطاع، ترتكز على تأهيل هذه المرافق ضمن مقاربة جديدة، تهم التوزيع الجغرافي الملائم لها على صعيد كل جهة، أخذا بعين الاعتبار الحاجيات الحالية والمستقبلية من اللحوم الحمراء، وكذا البعد البين جماعاتي من خلال الشراكة والتعاون بين الجماعات.

تم إعداد مشروع مخطط مديري للمجازر والمذابح القروية وأسواق الماشية سنة 2018، من طرف وزارة الداخلية بتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري.

وبهدف التعريف بمخرجات هذا المخطط المديري، تم عقد لقاءات تواصلية من أجل تحسيس السلطات الجهوية الإقليمية بأهمية المجازر والإكراهات التي تحد من تنميتها، حيث توجت هذه اللقاءات بإغلاق مجموعة من المذابح القروية التي لا تستجيب لشروط الصحة والنظافة اللازمتين.

وبالمقابل، قامت هذه الوزارة بتقديم دعم مالي للجماعات، يوازي المداخيل المالية التي كان يتم تحصيلها من خلال هذه المذابح، مع اقتناء الآليات الضرورية للنقل، بغية تزويدها باللحوم الحمراء.

وعلى صعيد آخر، تقوم العديد من الجماعات، إما بمبادرة خاصة منها أو في إطار برامج التنمية بإنجاز مشاريع تأهيل هذه المرافق أو ببناء مجازر جديدة تستوفي الشروط الصحية والتقنية اللازمة، مع اقتناء التجهيزات الضرورية، وقد ترتب عن هذه المجهودات منح الاعتماد الصحي لـ 8 مجازر جماعية: طنجة، العيون، القصر الكبير، الحسيمة، كرسيف، الدار البيضاء، مراكش، بركان وجرادة.

وتعمل هذه الوزارة على المواكبة التقنية والمالية اللازمة في هذا الصدد لفائدة الجماعات، حيث قامت بتعبئة ما مجموعه 27 مليون درهم خلال هذه السنة من أجل تأهيل وإصلاح بعض المجازر كبني ملال، خنيفرة إلى آخره، واقتناء آليات نقل اللحوم وفق الشروط الصحية اللازمة.

كما يتم التحضير حاليا لرؤية مشتركة وموحدة لإصلاح هذا القطاع، ترتكز على الارتقائية مع السياسات القطاعية، وتهدف إلى الإصلاح والتأهيل الشامل لجميع المجازر الحالية بما فيها تلك المتواجدة في الأسواق الأسبوعية، وتطوير طرق تدبيرها وعصرنتها، وذلك وفق جدولة زمنية محددة وتركيبة مالية متوافق بشأنها، حيث تعتمد هذه الرؤية على مخططات جهوية وفق مقاربة تشاركية بين جميع الفاعلين، أخذا بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والجهوية، وكذا مخرجات المخطط المديري للمجازر.

وللإسراع بإعداد هذه المخططات، ونظرا للإمكانيات التقنية والبشرية المحدودة على المستوى الجهوي، تعمل وزارة الداخلية على إعداد إطلاق دراسة بهذا الخصوص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم المهم الذي تضمن مجموعة من التدابير المهمة التي اتخذتها وزارتكم لتأهيل المجازر العمومية وفق اتفاقيات مبرمة مع الشركاء، وخاصة وزارة الفلاحة كإجراء مستعجل نادينا به داخل فريق التجمع الوطني للأحرار منذ سنوات، وذلك لتجاوز ولتطوير الوضع الكارثي الذي تعيشه هاته المجازر العمومية، التي لازالت تفتقر إلى السلامة الصحية، وتشتغل اليوم في ظروف تهدد المنظومة الصحية ببلادنا، وصحة المواطنات والمواطنين، مما يطرح إشكالا حقيقيا علينا جميعا كمنتخبين وكوزارة تواكبنا وتصاحبنا على الإسراع في إخراج مختلف المشاريع إلى حيز الوجود.

فالقطاع غارق في العشوائية، ولا يتوفر على الحد الأدنى من المتطلبات على مستوى البنيات التحتية ومعدات النظافة والتسيير.

وضع مقلق يستوجب، السيد الوزير، منكم تدخلكم العاجل والفوري لإعادة تأهيل هذه المجازر العمومية.

السيد الوزير المحترم،

مخطط إعادة تأهيل المجازر العمومية وأسواق الجملة المحدث في سنة 2014 فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه، واثقون من تنزيل برامج جديدة تستجيب لمعايير السلامة الصحية وللتحولات والدينامية التي تعرفها بلادنا، عبر إشراك كل المهنيين في إعداد هاته البرامج لأننا في حاجة إلى مقاربة تشاركية تستجيب لتطلعات جميع المتدخلين، قطاع يعد مصدر رزق للعديد من المهنيين الذين ينتظرون بفارغ الصبر إعادة تأهيل هاته المجاوز العمومية.

متأكدون، السيد الوزير، بأنكم سترددون الاعتبار للمهنيين ومختلف المتدخلين.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعيش غالبية المجازر اليوم في وضعية لا تبعث على الارتياح، خصوصا وأن مخطط إعادة تأهيل المجازر لسنة 2014 من أجل تحديث المجازر وأسواق الجملة فشلا في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وتتجلى هذه الوضعية في تقادم وهشاشة البنايات التي بعض منها يعود إلى سنوات القرن الماضي، فضلا عن ضعف التجهيزات نتيجة غياب أشغال الصيانة وتحديث الآليات وعدم توفر شروط الصحة والسلامة والنظافة داخل المجازر.

وبما أن السلامة الصحية للمواطنين تقتضي الاعتناء بمثل هذه الفضاءات التي تزود السوق الوطنية بمختلف المنتجات، خاصة اللحوم، والتي تعتبر مادة حساسة قابلة للتأثر بالظروف التي يتم فيها إعدادها للتسويق والاستهلاك، وجب، السيد الوزير، التدخل لدعم الجماعات من أجل تأهيل المجازر وتقنين هذا المجال تفاديا لانتشار الذبيحة السرية وتسويق اللحوم المجهولة المصدر.

السيد الوزير،

ما بقيناش عارفين آش تناكلو، الله يحضر السلامة وصافي، وأنا صراحة من نهار شفت بعض المجازر ما بقيتش.. قطعت اللحم ما بقيتش كناكلو.

السيد الوزير المحترم،

إن تأهيل المجازر العمومية يستوجب اليوم وضع دفتر تحملات يحدد شروط ومعايير الصحة والنظافة والتجهيزات الواجب توفرها بالمجازر بالصيغة الحديثة والعصرية، مع تكثيف حملات المراقبة وردع المستخفين بصحة وحياة المواطنين ومعهم من يشتغلون في الذبيحة السرية بالخصوص.

السيد الوزير،

وزارتكم مدعوة لتنسيق العمل مع وزارة الفلاحة والجماعات الترابية والمكتب الوطني للسلامة الصحية لوضع تصور عملي وبرنامج دعم محفز لتحديث وعصرنة هذا المرفق وتشجيع الجماعات على إحداث وتأهيل المجازر الجماعية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة لمراقبة حسن تدبير المذابح التي تعتبر أيضا موردا ماليا للجماعات والمؤسسات الخيرية ووزارة الفلاحة، ولنا فيكم، السيد الوزير، كامل الثقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن آخر تعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

استمعنا بإمعان إلى جوابكم الذي تفضلتم به مشكورا، والذي يندرج في إطار مواكبة الجماعات الترابية لعصرنة المرافق المحلية ذات الصبغة التجارية، كما لا تفوتني الفرصة، السيد الوزير المحترم، للتنويه بعرضكم أمام لجنة الداخلية بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للقطاع الذي تشرفون عليه، والذي حمل إصلاحات على قدر كبير من الأهمية، تهم هذه المرافق في إطار رؤية وطنية شاملة.

السيد الوزير،

لقد سبق وأن أوضحتم خلال تفاعلكم مع مجموعة من أسئلة ممثلي الأمة أن وضعية المجازر تقتضي التحديث والتأهيل، وقد أخذتم على عاتقكم مباشرة هذه الإصلاحات وبفعل ما نلمسه اليوم من خلال عملية تحديث وعصرنة مجموعة من المجازر، رغم العديد من الإكراهات.

في هذا الصدد، تم الاتفاق على عقد شراكة بين وزارتكم ووزارة الفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة على إعادة خارطة طريق وطنية شاملة تهدف إلى تطوير وعصرنة مجازر اللحوم المتواجدة على الصعيد الوطني، ولا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أهمية عصرنة تطوير المجازر لعدة اعتبارات أهمها:

- احترام المعايير المحدد من قبل المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- احتواء المجازر العصرية على أنظمة لمعالجة وتثمين النفايات السائلة على سلاسل التبريد والتعليب؛
- احترام شروط النظافة والسلامة الصحية تستجيب لتطلعات المستهلكين.

وبهذه المناسبة ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى إدراج المجزرة المتواجدة بإقليم كرسيف ضمن هذا المخطط البالغ الأهمية، والذي يواكب مجموعة من الأوراش والديناميات التي تنخرط فيها بلادنا، اعتبارا لأهمية هذا الإقليم ولساكنته التواقة إلى مرافق محلية في مستوى الانتظارات، نجدد مطلبنا بعصرنة المجزرة الحالية حتى تواكب المجهودات المبذولة على مستوى الإقليم تحت إشراف السيد العامل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير الرد.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

كيف كنعرفو كاملين فيما يخص المجازر، يمكن نقسموهم لجوج أنواع:

كاين المجازر الكبرى ديال المدن الكبرى اللي اليوم لازم علينا، ماشي أننا ما نبقاوش ناكلو اللحم، جميع المجازر متوفرة على أطباء خصوصيين اللي كيوثقو بأن اللحوم صالحة للاستهلاك، اللحم اللي كيخرج من المجازر لحم صالح للاستهلاك ما نديروش الخلط بيناتهم فمجازر المدن وحتى المجازر ديال الأسواق، لأن الرقابة كاينة.

نرجع نقول فيما يخص المجازر ويمكن نقسموهم لجوج:

مجازر المدن الكبرى اللي اليوم بدينا العمل فواحد الإطار ديال الانسجام مع وزارة الفلاحة اللي جابت حتى هي مجازر في إطار المخطط الأخضر ديالها، باش أن جميع المدن الكبرى ولا مجموعة ديال المدن توفر على مجازر من الطراز العالي، وراه بدينا فيهم فالرباط المجزرة راه تقريبا سالات، مدن أخرى المجازر غاديين، هذو مجازر من الطراز الأول اللي كيسمحو لينا أننا يكون عندنا واحد النوع ديال الخدمات من الطراز الأول.

مدن أخرى راه جاية فالطريق إن شاء الله، وجميع المدن غتوفر مجازر يا إما داخل المدينة بوحدها ولا في إطار مجموعة ديال المدن ولا مجموعة ديال الجماعات، هذا الشق الأول.

الشق الثاني فيما يخص الأسواق الأسبوعية، احنا تنعرفو كاملين بأن المغاربة كيشريو اللحم من الأسواق، كاينة فالتقاليد ديالنا وفالعادات ديالنا، لهذا حتى فالأسواق خص المجازر تكون فالمستوى، كاين برنامج وزارة الداخلية لإعادة تأهيل جميع الأسواق الأسبوعية ديال المملكة وجميع الجماعات الترابية اللي تتوفر على الأسواق، وراه بدينا خدامين فيه، وحين كنديرو تأهيل الأسواق، بطبيعة الحال أول حاجة كنبداو بها هوما المجازر، حيت تتكون هاذ الأسواق كتوفر على المجازر ديالها.

هاذ العمل بدينا فيه، كاين واحد العدد كبير ديال الأسواق الأسبوعية اللي بدينا العمل فيها وبدينا فالمجازر فيها، وإن شاء الله غنمشيو باش نأهلو جميع الأسواق الأسبوعية والمجازر ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن بقات لينا فهاذ السلسلة ديال الأسئلة الموجهة إليكم سؤالان تجمع بينهما كذلك وحدة الموضوع، يتعلقان برقمنة الجماعات المحلية.

وأعطي الكلمة في البداية للفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتعميم الرقمنة في الجماعات الترابية وضمان استدامتها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية في نفس الإطار لبسط السؤال.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن أين وصلنا في ملف ترقيم الخدمات الجماعية الترابية في البلاد ديالنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذين السؤالين دفعة واحدة.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الرامية إلى تحديث الإدارة العمومية وتطوير وسائل عملها، أطلقت وزارة الداخلية برنامجا وطنيا لتحديث ورقمنة المصالح الإدارية لمختلف الجماعات الترابية، وذلك بغية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين.

وفي هذا الإطار، قامت المديرية العامة للجماعات الترابية بشراكة مع عدد من الفاعلين بوضع ثلة من البرامج وكذا مد الجماعات الترابية بالعديد من المنصات التي تقدم عدة خدمات في مجموعة من المجالات، نذكر منها:

- ✓ منصة "رخص"؛
- ✓ الشباك الرقمي الموحد لرخص التعمير والرخص الاقتصادية، الذي

عرف تفعيل خاصية غاية في الأهمية، وهي اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة منذ 13 يوليوز 2023، والتي تمكن المرتفق من اللجوء إليها بمجرد انقضاء الآجال المحددة لتسليم القرار الإداري؛

- ✓ تم اللجوء من طرف المرتفقين إلى هاته الخاصية في 31 ملفا فقط من أصل 629 ملف مؤهل لتفعيلها إثر انصرام المدة القانونية المحددة؛
- ✓ إن تفعيل هاته الخاصية ساهم في تخفيض عدد الملفات التي تجاوزت الآجال القانونية المحددة بأكثر من 80% في الفترة الممتدة من شتنبر إلى نونبر 2023، يعني في مدة شهرين، بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية؛
- ✓ ورش رقمنة رسوم الحالة المدنية لتخزين أزيد من 55 مليون رسم منذ سنة 1915؛
- ✓ ورش تحديث خدمات مكاتب الحالة المدنية الذي يقوم على مجموعة من التدابير والآليات:
  - بوابة الحالة المدنية؛
  - النظام المعلوماتي لتدبير الحالة المدنية؛
  - السجل الوطني للحالة المدنية؛
  - التبادل الإلكتروني لمعطيات الحالة المدنية؛
  - المعرف الرقمي المدني الاجتماعي؛
- ✓ تفعيل منصة (watiqa.ma)؛
- ✓ شباك تلقي الطلبات الإدارية النسخة الموجزة والنسخة الكاملة لعقود الازدياد؛
- ✓ العلاقة مع المواطنين والمقاولة، مكتب الضبط الرقمي (chikaya.ma) و(chafafiya.ma)؛
- ✓ وضع برنامج معلوماتي مندمج لتدبير منازعات الجماعات الترابية وإضفاء الطابع الرسمي على التبادل الإلكتروني للوثائق المرتبطة بالمنازعات؛
- ✓ وضع منصة للتكوين المستمر عن بعد لفائدة المنتخبين وأطر الجماعات الترابية؛
- ✓ تدبير أعمال المجالس الجماعات الترابية بـ (majaliss.ma) من خلال رقمنة أعمال مجالس الجماعات الترابية: جدول الأعمال، الدعوات، مقررات إلخ..؛
- ✓ التدبير المالي لمنصة الخزينة العامة للمملكة: التدبير المندمج للنفقات (GID[3]) التدبير الخاص بالآمر بالصرف، التدبير المندمج للموارد (GIR[4])؛
- ✓ تدبير الموارد البشرية فيما يخص الأجور والمسار المهني للموظفين، "أجور"، "اندماج"؛
- ✓ نظام المعلومات الجغرافية (SIG[5]) ديال (PRDTS[6]) الذي يمكن من برمجة وتحديد الأولويات لمشاريع برامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي.

كما يتم حاليا الاشتغال على مشروع إعداد نظام معلوماتي خاص بوظيفة الافتحاص الداخلي للجماعات الترابية، يهدف إلى رقمنة كل الجوانب المرتبطة بهذه الوظيفة، حيث سيتم في البداية العمل على تثبيت هذا النظام المعلوماتي على عينة من الجماعات الترابية، في أفق تعميمه بعد ذلك على مجموع الجماعات الترابية.

كما تشتغل وزارة الداخلية حاليا على إعداد مشاريع منصات أخرى تتعلق بتدبير كل من الوقاية وحفظ الصحة، أسواق الجملة للجماعات الترابية، وأخيرا إعداد بوابة إلكترونية والتي استفادت منها عدة جماعات ترابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جوابكم، أعطي الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

نشكركم على جوابكم القيم.

وتفاعلا مع التوضيحات الواردة فيه، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، السيد الوزير، راهنت بلادنا ولازالت تراهن على الانتقال الرقمي كأحد مداخل إصلاح الإدارة، وفي هذا الإطار ثمن المجهودات المبذولة على مستوى الجماعات الترابية لمواكبة هذا الخيار الأساسي، بغية تجويد الخدمات العمومية وتبسيط المساطر الإدارية.

ثانيا، نؤكد، السيد الوزير المحترم، أن تعميم رقمنة إدارات الجماعات يتطلب مزيدا من المجهودات، خصوصا في ظل غياب البنيات التحتية ذات الصلة في العديد من الجماعات الترابية، خاصة القروية والجبلية منها، مما يستلزم التعجيل بتوفير أسس عدالة مجالية في المجال الإداري وسد العجز في البنيات التحتية الرقمية في القرى والجبال.

وإنصافا لهذا الوسط الإستراتيجي في اعتمادات وبرامج ومخطط المغرب الرقمي، كما في باقي السياسات العمومية، علما أننا إزاء مجال يقطنه حوالي 13.5 مليون، أي ما يشكل 40% من ساكنة المملكة، مجال يمثل 90% من

[3] **G**estion **I**ntégrée de la **D**épense.
[4] **G**estion **I**ntégrée des **R**ecettes.
[5] **S**ystème d'**I**nformation **G**éographique.
[6] **P**rogramme de **R**éduction des **D**isparités **T**erritoriales et **S**ociale.

مجموع التراب الوطني ويضم 1280 جماعة قروية، أي 85% من الجماعات الترابية، في انتظار تجديد المؤشرات في الإحصاء العام للسنة المقبلة، فأنتم تدركون، السيد الوزير المحترم، أنه في زمن الرقمنة يضطر المواطن المسجل في الجماعات الترابية والقاطن في المدينة للتنقل مئات الكيلومترات من أجل الحصول على وثيقة إدارية يحصل عليها المواطن المسجل في الجماعات الحضرية بمجرد النقر على الحاسوب.

لهذا، فمن باب الإنصاف، نتطلع إلى بذل مجهودات من أجل معالجة هذه الإشكالية، كما نستحضر في هذا الإطار ما تواجهه ساكنة المناطق الجبلية والعديد من المناطق القروية من صعوبات جراء محدودية التغطية والصعوبات التقنية في الولوج إلى السجلات المرتبطة بالحماية الاجتماعية.

وهي مناسبة للتنويه بالمجهودات الجبارة التي بذلتها وزارتكم الموقرة، مركزيا ومحليا، لإنجاح هذا الورش الملكي الاستراتيجي.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، قناعنا راسخة في الفريق الحركي أن إصلاح إدارة الجماعات الترابية وضمان نجاعتها وفعاليتها ومردوديتها رهين بتحسين الوضعية المهنية المادية والاجتماعية لمواردها البشرية ورفع قدرتها العلمية والمعرفية عبر التكوين والتكوين المستمر.

وفي هذا الإطار، نغتنم هذه المناسبة، السيد الوزير المحترم، للتساؤل عن مآل النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

أعتقد، السيد الوزير، أننا متفقون على أن هذا الورش ديال الرقمنة ليس طبعا وسيلة في حد ذاته أو هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة وآلية بطبيعة الحال للنهوض بهذه الخدمات:

أولا، توفير خدمات القرب للمواطنين، التجويد ديالها، الإصلاح ديال الإدارة، الشفافية، محاربة الفساد.

بطبيعة الحال متفقين على أننا هاذ الورش هذا هو احنا في البدايات ديالو، بطبيعة الحال لابد أن ننوه بالمجهود اللي تيتبذل في هذا المجال هذا، وما يمكنش نوقف على هاذ البوابات كلها ولكن غنوقف عند هاذ المنصة الإلكترونية ديال "رخص"، ربما اخذات واحد الشوية ديال الحيز الزمني.

اليوم، الحمد لله بلادنا جميع الرخص من الرخص ديال البناء، ديال الهدم، ديال التسوية، ديال الإصلاح، ديال التجزيء، باستثناء الرخصة ديال التجزيء هي اللي ربما مازال غير مغطاة بهاذ.. ولكن كاين بعض الإشكالات فيما يتعلق بالتتبع، لأنه المهندسين المعماريين وكنشكرهم حتى هوما بالدور اللي تيقومو به باش يتبعو هاذ الملف، ولكن كاين المشكل ديال التقنين ديال الأتعاب ديال هاذ المهندسين، وكاين المشكل ديال التكلفة اللي كتزاد اليوم على المواطن وعلى المرتفق ديال العملية ديال استعمال هاذ المنصة، اللي كتتراوح ما بين 80 درهم فالرخصة ديال الإصلاح و300 و400 درهم فبعض الرخص الأخرى.

كاين كذلك القضية ديال الآجالات اللي تحدثتي عليها، السيد الوزير، ديال 60 يوم ديال الترخيص الضمني، كنعرفو بأن في حالة جواب الإدارة راه ما كيبقاش هذاك الأجل وكيتقطع، وبالتالي كنوليو كل واحد تيدير شغلاتو بطريقة باش هذا.

المسألة ديال القضية اللي بغيت نقول اليوم، أن هاذ الإيجابيات اللي عند هاذ الرخص اليوم، هي أننا فكينا الارتباط مع التدبير المادي والورقي ديال هذا، ولكن باقي لنا بعض الأمور اللي لابد من نعاودو فيها النظر، فيما يتعلق بهاذ الرخص خصوصا الجانب المتعلق.. أنا بغيت نهضر على بعض الجوانب المتعلقة بهذاك البرنامج ديال (GIR) كذلك، هو متميز فيما يتعلق بتحصيل الديون ديال الجماعات، ولكن عندو بعض الاختلالات فيما يتعلق بمتابعة إخراج هاذوك الأوامر بالتحصيل بشكل دوري أو بشكل تلقائي كل سنة، وهذا إشكال تيعيشوه الناس ديال هذا..

كاين إشكال كذلك، فيما يتعلق بتدبير الملف ديال الوعاء الفردي، لأنه ما يمكنش يكون تحصيل بدون وعاء.

كاين مسألة، السيد الوزير، ديال اليوم تتعرفو بأنه المشكل ديال الموارد البشرية، وهنا كنعرفو بأن الجماعات تعاني كثيرا من القضية ديال (les bras cassés) والموظفين الأشباح، أنا ما كرهتش اليوم تكون عندنا واحد الوسيلة من هاذ البرامج كذلك، اللي على الأقل نتبعو هاذ الموظفين واش كيجيو، ونتبعو المردودية ديالهم أشنو كيديرو، واش كاينة الإنتاجية، اللي عندو الإنتاجية مزيان واللي ما عندوش لا.

كذلك، السيد الوزير، بغيت نتكلم معكم على القضية ديال هاذ الرخص ديال التعمير، تنلاحظو بأنه ما كاينش واحد التطوير ديال الأداء الإلكتروني، والإنسان ملي كياخذ الرخصة كتدوز فهاذ اللجان كلها، تيتحط الملف فواحد القسم تما ديال هذا، إلى خلص، جا وخلص راه كايخذ الرخصة، ولكن إلى ما جاش كتبقى ذيك الرخصة معلقة، أنا كنقول بأنه واش ما كتفكروش، السيد الوزير، أننا نحلو واحد، نعطيو واحد الأجل اللي هو معقول، فحالة عدم الأداء يكون واحد إعادة تجديد الطلب وفرض أداءات إضافية، باش ما يبقاش هاذ الملفات، الإنسان اخذا الرخصة وتيبقى الملف عالق إلى ما لا نهاية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إلى كانت لكم رغبة في الرد، بعض الثواني أو

دقائق، خذ وقتك السيد..

السيد وزير الداخلية:

بعجالة كاين مرتكزات اللي مرتكزين عليها اليوم، اليوم بلادنا غادية فواحد الإطار اللي هو الجهوية واللاتمركز والرقمنة، هاذي غاديين فيها، الطريق معروف والتعليمات ديال سيدنا فهاذ الباب معروفين، لأن هذا هو اللي خصنا نمشيو فيه.

الرقمنة غاديين فيها، السيدة الوزيرة، ها هي معنا هنايا، غاديين فيها بواحد السرعة فائقة.

فيما يخص الجماعات الترابية، الهدف ديالنا أن جميع الأشغال اللي كنتقوم بها الجماعات يتم الرقمنة ديالها، هذا هو الهدف ديالنا.

بطبيعة الحال، توضعو إشكاليات حين كندوزو للعملية ديال الرقمنة، يمكن نتذاكرو فيهم يعني بعجالة، فيما يخص مثلا القضية ديال "رخص"، "رخص" تدار من أجل التراخيص ديال السكن... إلخ، واللي طبقنا فيه السكوت هو علامة.. السكوت بمثابة موافقة.

لحد الآن، لحد الآن، بالعكس اللي قلتو، السيد المستشار المحترم، راه ماكاينش (on a interdit les réponses en cascade)، حيث كيتعطى الجواب كيتعطى مرة وحدة، ما يمكنش يرجع المرة الأخرى يعطي جواب آخر إلى آخره.

بطبيعة الحال، ما يمكنش أي رخصة تحط نعطيو لها الموافقة، لكن الجواب ديال الإدارة ولا ديال اللجنة كيكون جواب واحد، ما يمكنش ترجع مرة أخرى وتعطي جواب آخر.

اللي لاحظنا هو أن مجموعة من المرتفقين ما كيستعملوش هاذ الحق، واخا عندهم الحق فيه، ما هضرناش علاش مازال كنشوفوها لأن هاذي تقريبا شهرين باش بدينا، وكنتمناو إن شاء الله فالمستقبل هاذ النموذج ديال "رخص" يعطينا نوع التدخل اللي خصنا نديرو باش نجودو من هاذ الخدمات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة، يتعلق بـ"بمخاطر الكوارث الطبيعية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي عرشان.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم السيد الوزير حول تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من أجل نهج مقاربة استشرافية ترتكز على الملاحظة والرصد واليقظة والتتبع والتحسيس بالوقاية بدل الاقتصار على التدخل عند حدوث الأزمات، فقد تم وضع وتنفيذ برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية والقدرة على مواجهتها، تقودها الوزارة ويتضمن ثلاثة برامج فرعية:

- **البرنامج الفرعي الأول** اللي هو بلورة آليات للتخطيط الاستراتيجي وتحسين الإطار المؤسساتي لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، وقد مكن هذا البرنامج من اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2030 والتي تعتبر آلية رئيسية مكنت من توحيد الرؤية الاستراتيجية لكافة الفاعلين المعنيين، من خلال نهج مقاربة مندمجة وتشاركية.

ثانيا؛ تعزيز آلية التنسيق والحكامة بين مختلف السلطات العمومية وتطوير قدرات ووسائل المؤسسات التي تعمل في مجال اليقظة والإنقاذ والتدخل من خلال إحداث مركز لليقظة والتنسيق ومديرية لتدبير المخاطر الطبيعية ومصالح لتدبير المخاطر على مستوى العمالات والأقاليم، بالإضافة إلى تعزيز قدرات ووسائل المؤسسات التي تعمل في مجال اليقظة والإنذار والتدخل.

- **البرنامج الفرعي الثاني** اللي هو التحفيز على الاستثمار في الحماية والوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية، والذي يتم تمويله من طرف صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، ولقد مكن هذا البرنامج منذ 2015 إلى متم شهر أكتوبر المنصرم من المساهمة في تمويل 325 مشروعا، باستثمار يناهز 4.72 مليار درهم، ساهم فيه الصندوق المذكور بالثلث؛

- **البرنامج الفرعي الثالث** ويعني تحسيس عملية التمويل والتأمين في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية.

بما أنه لا يمكن تجنب حدوث الكوارث الطبيعية أو الحد من آثارها بشكل جذري، فقد تم إحداث نظام لتعويض ضحايا الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال إصدار القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، والذي يكرس نظاما مزدوجا للتعويض، يجمع بين نظام تأميني لفائدة الضحايا المتوفرين على عقود التأمين من جهة، ونظام تضامني لفائدة الأشخاص المتوفرين على تغطية من جهة أخرى، ويتولى صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية مهمة تعويض هاته الفئة الأخيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، للتعقيب.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكر السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

طرحنا هاذ السؤال هذا أساسا باش نسجلو الكيفية باش الأمة المغربية واجهت هاذ السنين الأخيرة الأزمات والكوارث الطبيعية اللي نزلت على المغرب.

فانطلاقا من جلالة الملك، مرورا بالإدارة المغربية والشعب المغربي، كان الجميع في مستوى الأحداث، وكانو الإجراءات اللي اخذاها جلالة الملك بالنسبة للمواطن المغربي كانت كلها سايرة في الطريق الصحيح، لا بالنسبة مثلا للجفاف والإجراءات اللي اتخاذت والطرق السيار ديال الماء والتحلية ديال المياه ديال البحر، لا بالنسبة للجانب الصحي والكيفية اللي جلالة الملك بالاتصالات ديالو جلب اللقاحات للمواطن المغربي، ولا كذلك بالنسبة للكارثة ديال الحوز، وراه شفنا كيفاش التدابير اللي أخذها جلالة الملك واللي قامت بها السلطات في هاد الباب، ونبغيو هنا نحييو جميع القوات الأمنية، وخاصة منها الجيش الملكي وكذلك الإدارة الترابية ديال وزارة الداخلية وجميع القوى الحية ديال المملكة ديالنا الشريفة.

اللي بغيت نقول لكم، السيد الوزير، وهو أن كاين ثلاث مؤسسات أساسية، كاين المؤسسة الملكية، وكاين المؤسسة ديال الشعب المغربي، وكاين المؤسسة ديال الحكومة والبرلمان

فاحنا شفنا كيفاش سيدنا دائما في الواجهة الأمامية، وشفنا كيفاش كاين التضامن الرائع ديال الشعب المغربي، تيبقى علينا احنا، المؤسسة التشريعية والحكومة، أننا التنفيذ والتتبع ديال الأمور تكون في المستوى اللائق.

وبغيت نشير، السيد الوزير إلى سمحتو، في آخر التدخل ديالي، إلى اسمح لي السيد الرئيس، تنظن أننا عشنا واحد الاستشارة رمزية في هاذ المسألة ديال التضامن مع الزلزال ديال الحوز، فلما عاينا ذاك العدد الضخم ديال الشاحنات اللي كانو جايين من السمارة وكانو جايين من العيون وكانو جايين من كلميم ومن الداخلة، كان بان على أنه الإخوان ديالنا الصحراويين ما قاموش بهاد العمل فقط باش يساعدو الإخوان ديالهم في الحوز، بل قامو بذاك الشي باش يدليو بشهادة بالنسبة للملأ، بالنسبة للرأي العام الوطني ولا الدولي على أنهم ما يمكنش يتخلاو على المغربية ديالهم الأبدية، ما يمكنش يشك شي واحد في الولاء ديالهم للوطن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

شكرا إلى موعد لاحق إن شاء الله.

إذن نرحب بالسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

مرحبا بك السيدة الوزيرة.

إذن لديك في البداية سؤالان تجمع بينهما وحدة الموضوع، ويتعلقان بالتكوين في المجال الرقمي.

أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن التكوين في المجال الرقمي؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي وافا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز التكوين في المجال الرقمي نسائلكن السيدة الوزيرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

أجي للمنصة إلى بغيتي.. اختاري، لك الاختيار، لك ست (6) دقائق للجواب.

السيدة غيتة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنشكركم على الاهتمام ديالكم موضوع التكوين في مجال الرقمنة.

بلادنا الحمد لله اليوم ماشية بقوة في مسار التحول الرقمي، وأكثر حاجة يمكن تسرع هاذ التحول الرقمي هو الكفاءات البشرية، لأن مجال الرقمنة هو مجال معرفة بامتياز.

بلادنا الحمد لله عندنا شباب متفوق في مجال الرقمنة وعندها شباب عندو قابلية باش يتعلم هاذ الرقمنة بسهولة، فكان ضروري على أننا نشتغلو باش نزيدو في العدد ديال الكفاءات البشرية في هاذ المجال في عدة نطاقات.

فمثلا وقعنا مع وزارة التعليم العالي على اتفاقية اللي الهدف ديالها هو نزيدو في عدد الخريجين في مجال الرقمنة.

اليوم، مختلف الجامعات المغربية تتكون حوالي 8000 خريج سنويا في هاذ المجال، بفضل هاذ الاتفاقية هاذ العدد غادي يطلع تدريجيا حتى يوصل 22.500 في أفق سنة 2027.

هاذ الاتفاقيات تتشمل 12 جامعة مغربية في مختلف جهات المملكة، كاين تكوينات في مجال البرمجيات، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، كاين (DUT[7]) كاين الإجازة، كاين ماستر، كاين تكوينات ديال المهندسين، فهذا غادي يعطي دفعة قوية للتكوينات الجامعية.

الأمس، وقعنا أيضا على اتفاقية أخرى مع وزارة التعليم العالي ومع شركة رائدة في مجال التكنولوجيا، شركة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا اللي بفضل هاذ الاتفاقية فالطلبة والأساتذة ديالهم في مختلف الجامعات المغربية غادي يقدرو يستافدو من تكوينات وإشهادات وتدريبات في أحدث التكنولوجيا بطريقة مجانية وغير محدودة.

هاذ الإشهادات تيكونو عندهم واحد القيمة مضافة كبيرة في سوق الشغل اللي المشغلين تيعرفو بأن هي إشهادات على أرض الواقع وغادي يتحسن المسار المهني ديال هاذ الطلبة.

كاينة أيضا المبادرة ديال (Jobintech) أشنو هي هاذ المبادرة (Jobintech)؟ هي تكوينات (intense) ديال 3 شهور.. إلى تكوينات مكثفة من 3 لـ 6 ديال الأشهر اللي يمكن يستافدو منها مختلف الشباب، شكون الشباب اللي تيستافدو منها؟

تيمكن الشباب اللي عندو تكوينات سابقة في مجال الرقمنة وهاذ التكوينات يمكن تزيد تعاونهم يطورو المهارات ديالهم.

كاين أيضا شباب اللي يمكن مكون في مجالات أخرى بحال الرياضيات، بحال الفيزياء أو في مجال الاقتصاد وتنديرو لهم هاذ التكوينات من أجل إعادة التأهيل ديالهم في مجال الرقمنة باش يقدرو يحسنو آفاق الشغل ديالهم.

اليوم، كاين 500 طالبة وطالب اللي تيستافدو من هاذ التكوينات، في جهة الرباط وجهة الدار البيضاء، في سنة 2024 إن شاء الله غادي يوصل هاذ العدد لـ 1000 طالبة وطالب في أفق التعميم ديالها بمختلف جهات المملكة، في أفق 2026.

هذا داخل في واحد التصور شامل اللي عندنا على التكوين داخل فيه مدارس البرمجة، داخل فيه التكوين المهني، اللي داخل فيه التكوين عن بعد، لأن كلشي اليوم فالمغرب تيحتاج هاذ الشباب المكون، فالإدارات تتشتغل على التحول الرقمي ديالها، الشركات الخاصة بحال الأبناك بحال شركات التأمين تيحتاجو هاذ الكفاءات البشرية.

كاين أيضا مستثمرين وطنيين وعالميين وشركات ناشئة اللي تيحتاجو هاذ الكفاءات البشرية، منين غنوفرو ليهم هاذ الكفاءات البشرية غادي يقدرو يتطورو أكثر ويطورو المنتوجات ديالهم أكثر والتنافسية ديالهم أكثر.

بالطبع هاذ الشي تيعني بأنه هاذ الشباب المتكون عندو آفاق ديال الشغل مهمة إن شاء وغادي يساهم فالاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب.

إذن ننتقل للتعقيب، وأعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى عليكم توجه بلادنا نحو التسريع الرقمي تنفيذا للتوجيهات الملكية لتحديث الإدارة وتقريب مختلف الخدمات العمومية من المواطنين، مع توحيد الرؤية بين مختلف الفاعلين حول ورش تسريع التحول الرقمي، انسجاما مع أهداف النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر الرقميات رافعة حقيقية للتغيير والتنمية.

بكل صراحة، بلادنا تشهد تحولا مهما وملموسا في مجال الرقميات، وهناك مجهودات كبيرة ومتواصلة تبذل في هذا الإطار، إلا أنه نسجل بعض العيوب التي رافقت هذا التحول، حيث ما زلنا نفتقر إلى بنيات تحتية رقمية تواكب التحولات المهمة التي تشهدها بلادنا، مطالبينكم بضرورة تأهيل وتعزيز ترسانة تشريعية لمواكبة التحولات الرقمية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نحييك على إرادتك القوية وعلى مجهوداتك المتواصلة في دعم التحول الرقمي وتحديث الإدارة، إلا أن المطلوب اليوم هو تسريع تطوير أطر الإدارة المغربية والطلبة في الجامعات والمعاهد في مجال التحول الرقمي ووضع برامج مستقبلية لتأهيل الأطر والكفاءات المغربية في هذا المجال، ولنا عبرة في الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا، حيث تمكن المرفق العمومي من مواصلة أدواره في إطار حكامة رقمية ذات مفعولية، سهلت على المواطنات والمواطنين الحصول على الخدمات، وكان لها دور كبير في الحد من الرشوة واستغلال النفوذ وتسهيل الولوج للخدمات العمومية الموجهة للمواطنات والمواطنين.

واثقون فيكم، السيدة الوزيرة المحترمة، في تنزيل برامج جديدة تستجيب لمعايير التكوين الرقمي وللتحولات والديناميات التي تعرفها بلادنا، عبر إشراك

[7] **D**iplôme **U**niversitaire de **T**echnologie

كل المتدخلين في إعداد هاته البرامج، لأننا في حاجة إلى انتقال رقمي يواكب تطلعاتنا جميعا في الرقي بالبنيات التحتية الرقمية.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم.. تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد شيخ أحمدو أدبدا:

السيد الرئيس المحترم،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم، السيدة الوزيرة، على كم المعطيات المقدمة والتي تعكس حجم ما أنجز بهذا الصدد، تنفيذا للرؤية الملكية السامية المؤطرة لورش الانتقال الرقمي ببلادنا، وقد تابعنا باهتمام بالغ مراسيم التوقيع على اتفاقية تنزيل البرنامج الخاص بتعزيز أعداد خريجي الجامعات العمومية المغربية في التكوينات الرقمية، والتي تهدف إلى بلوغ 22.500 خريج في مختلف أسلاك التكوين في مجال الرقمنة سنة 2027، وإطلاق 144 مسلكا جديدا في مجال الرقمنة يهم: تحليل البيانات والتكنولوجيات الرقمية والأمن السيبيراني وتطوير البرامج والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، هذا الأمر لا محالة سيوفر عدد كافي من خريجي التخصصات الرقمية، وسيسرع من وثيرة التحول الرقمي ويستجيب لتطلعات المستثمرين الوطنيين والدوليين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نتساءل كما يتساءل ساكنة الأقاليم الجنوبية عن نصيبها من هذه التكوينات المفتوحة ومدراس البرمجة التي نرى كل يوم إعطاء الانطلاقة لإنشائها في جهات المملكة، كما نرى عملية ترحيل الخدمات وتوقيع الاتفاقيات مع فاعلين دوليين في مجال الانتقال الرقمي والتكوين المرتبط به، وهو أمر نثمنه لكن نريد أن تحظى أقاليم المملكة أيضا بهذه التكوينات والبرامج خاصة ونحن على مشارف انفتاح هذه الأقاليم على العالم من خلال رؤية صاحب الجلالة، فإن كانت أمريكا مثلا حولت صحرائها إلى مدن تكنولوجية كاملة كانت تنعدم فيها أسس العيش فأصبحت منتجة للثروة، فأقاليمنا الجنوبية تتوفر على بنية متميزة ويجب نقل هذه التجربة إليها من أجل إعداد مناطق تكنولوجيا ومدارس برمجة تساعد وتكون الشباب التواق لهذه التكنولوجيا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نحن نعي جيدا أنكم تسعون إلى تنزيل معالم ورش الانتقال الرقمي الذي أصبح ذو راهنية كبيرة لبلادنا ونعلم حجم التحديات، لكننا ندعوكم إلى مزيد من الانفتاح على الفاعلين الدوليين وجلب استثمارات من المناطق الجنوبية للتأسيس لمناطق تكنولوجيا البرمجة، لما لا تصدرها في يوم من الأيام إلى الدول الإفريقية.

ونحن رأينا التقاء 100 شركة مغربية ناشئة لتقديم مشاريعها بـ"جيطيكس إفريقيا" حتى تكون لديها إمكانيات التواصل مع مستثمرين وشركات ناشئة أخرى عبر أرجاء العالم في أفق تعزيز تنافسيتها وخبرتها.

كما ندعوكم، السيدة الوزيرة، بالمناسبة إلى تكوين موظفي كذلك الجماعات المحلية لتكون أكثر فعالية ونجاعة.

نحن، السيدة الوزيرة، همنا الأول هو تحقيق تنمية اقتصادية بهذه الأقاليم، والانتقال الرقمي أحد مداخل هذه التنمية، وعليه فإننا ندعوكم باسم شباب هذه الأقاليم إلى بحث كل السبل لإعطاء انطلاقة المدارس البرمجة والتكوين كمثال (École 1337) ديال (OCP[8]) التي كانت ناجحة بامتياز في هذا المجال.

لذا نطلبكم السيدة الوزيرة تعميمها على جميع الأقاليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة،

هل لكم رغبة في الرد في بضعة ثواني، السيدة الوزيرة؟

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

عندي شوية دالوقت.

موضوع البنيات التحتية فهو موضوع عندو أهمية خاصة، فموضوع الربط بالأنترنيت.

فبلادنا إن شاء الله سنة 2024 غتطلق برنامج (PNHD[9]2) اللي الهدف ديالو هو ربط مناطق اللي عندها تغطية قليلة، ولا اللي ما عندهاش التغطية، باش تم التغطية ديالها، واحد المناطق اللي تم الجرد ديالها بتعاون مع السلطات المحلية وبتجاوب مع الممثلين المحليين، فهذا تيضاف للبرنامج بـ (PNHD1) وللخدمات بـ (Satellite)، اللي كاين.

موضوع البنية التحتية هو واحد.. ردكم على السؤال كان على العنصر البشري، واحد المكون مهم جدا هو موضوع البنيات التحتية اللي تيجي في الأسئلة مرارا، لا في مجلس المستشارين، لا في مجلس النواب.

التشريعي، احنا خدامين على مشروع ديال الإدارة العمومية اللي إن شاء الله غادي نوضعوه في مسطرة المصادقة قريبا.

[8] **O**ffice **C**hérifien des **P**hosphates

[9] **P**lan **N**ational du **H**aut et très **H**aut **D**ébit

بالنسبة لتكوين أطر الإدارة، فهذا موضوع تتابعوه بقوة كاين برنامج "e-TAMKEEN"، كاين برنامج "Women in Tech"، كاين تكوينات مستمرة لمختلف الإدارات والجماعات المحلية على المستوى المركزي واللامركز بالنسبة للتكوين في مجال الرقمنة.

الأقاليم الجنوبية عندها أهمية كبيرة، وكما قلت لكم هاذ الشي راه تيهم مختلف جهات المملكة، داخلة فيها الأقاليم الجنوبية، لأن عندها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع المغاربة وبالنسبة لسيدنا الله ينصرو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل معكم إلى السؤال الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول "المقاولات الناشئة في المجال الرقمنة".

تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد حلمي:

ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لمواكبة المقاولات الناشئة في مجال الرقمنة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيد المستشار المحترم على الاهتمام ديالو بموضوع الشركات الناشئة.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تتعطي أهمية كبيرة للشركات الناشئة، لاش؟ باش تنتج لنا حلول رقمية مبتكرة للاحتياج الوطني ديالنا وأيضا للتصدير للعالم.

فهاذ الإطار، في الأسبوع المنصرم قمنا بتدشين (Technopark) الصويرة اللي هو واحد تيعطي فضاء ديال العمل المرن اللي تيقدر يوصل حتى لـ 70 شركة ناشئة وحاملي مشاريع وتيعطيهم أيضا تدريبات وتكوينات والربط مع مختلف الفاعلين، هذا جا باش يكمل التواجد ديال (les Technopark) في الدار البيضاء، الرباط، طنجة وأكادير.

بالموازاة مع هاذ التدشين، قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتوقيع اتفاقية مهمة مع (les Technoparks) اللي غتعطي فيه الوزارة دعم تقني ومادي لـ(les Technoparks)، لاش؟ جوج أهداف:

- الهدف الأول، هو أننا بغينا نوسعو التواجد ديال هاذ الشبكة ديال (les Technoparks) في 10 ديال المدن المغربية، باش أنه مختلف المدن ومختلف جهات المملكة يستافدو من الطفرة الرقمية؛

- الهدف الثاني، هو بغينا نديرو قفزة نوعية فالخدمات والمواكبة اللي كاينة لهاذ الشركات، اللي كاينين اليوم (les Technoparks)، باش يوفرو برامج مواكبة عندنا جودة في مختلف مراحل الحياة ديالهم، بالاعتماد على خبراء مغاربة وأجانب، باش يطورو المنتوجات ديالهم، يولجو للتمويلات، ويدخلو لأسواق محلية وعالمية، بحيث إن شاء الله أكثر من 300 شركة ناشئة غتستافد من هاذ البرامج.

في (GITEX AFRICA)، الوزارة أيضا واكبت 100 شركة ناشئة مغربية، باش تحضر فهاذ التظاهرات وتلتقى بمختلف الفاعلين والممولين ومن الزبناء.

هاذ الشي داخل فورش مواكبة المقاولات الناشئة اللي كاين أيضا منصات (Startup Hub Maroc) كتسهل على الشركات الناشئة يعرفو مختلف المبادرات اللي كاينين في المغرب، كاين علامة التميز (Label Startup) اللي تيعطي التصنيف باش يستافدو من التسهيلات فالأداء في المعاملات الخارجية في سقف مليون درهم.

وأيضا، فالاستراتيجية الوطنية الرقمية اللي احنا اليوم فالأطوار النهائية ديال الصياغة ديالها، كاين واحد الأهمية كبيرة ديال الشركات الناشئة اللي تيعتني بالجانب القانوني، بالتمويل وبالولوج للأسواق الوطنية والعالمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

في البداية نود في الفريق الاستقلالي أن نثمن كل المعطيات التي وردت في جوابكم والتي يعززها ما جاء في الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2024 الذي يتضمن عدة برامج في مجال الرقمنة خلال السنة المقبلة، من أجل التموقع في قمة التصنيف العالمي على مستوى القارة الإفريقية، والتشجيع على خلق فرص الشغل وزيادة المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أهم هذه المبادرات أيضا، إطلاق العلامة الوطنية للترويج للقطاع الرقمي باسم "Morocco Tech" بهدف جعل البلاد وجهة رقمية مفضلة دوليا ودعم التحول الرقمي في جميع المنظومات القطاعية.

ولهذا، نوجه ونسجل كمبادرة "تميز" تحسب لبلادنا، حيث تستهدف تقوية وتوسيع قطاع الاقتصاد الرقمي، وزيادة الإيرادات لتوفير فرص شغل إضافية، من خلال الترويج للمغرب كوجهة تكنولوجية متميزة وكوجهة استثمار رائدة.

فبلادنا مدعومة في التطوير الاقتصادي الرقمي، من خلال دعم ومواكبة المقاولات الناشئة في مجال التكنولوجيات وتشجيع القطاعين العام والخاص على اعتماد التحول الرقمي، لأن هذا التحول ولكي يكون دعامة الاقتصاد الوطني، يتطلب تشجيع المقاولات الناشئة ودعم الابتكار عن طريق تجديد بعض القطاعات والصناعات الموجودة حاليا وتطويرها عبر الاستفادة من التطورات التكنولوجية، من خلال توفير تمويل ملائم والاستثمار في الموارد البشرية المؤهلة من خلال التكوين وتوفير بيئة مناسبة تسمح للمقاولين بالإبداع لخلق مقاولات ومشاريع وأفكار جديدة في مجال الرقمنة.

وكما هو معلوم، فإن المقاولات الناشئة عادت تواجه عدة تحديات، فإذا كانت لديها منظومة معلوماتية ناجعة ستسهم حتما في الرفع من نسبة نجاحها على اعتبار أن الرقمنة محفزة للتنمية، حيث تقوم بتقريب المقاولة من السوق والزبون ومن الإدارة العمومية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة؟

إذن ننتقل مباشرة إلى السؤال الرابع للفريق الحركي.

عطيكم الكلمة السيد الرئيس لبسط السؤال حول "مباريات التوظيف".

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات.

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن التدابير المتخذة لإرساء مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة كمبادئ دستورية للولوج إلى الوظيفة العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنشكركم على هاذ الموضوع، فهاذ الموضوع داخل فالاهتمام ديالنا بالعنصر البشري، لأنه العنصر البشري تكافؤ الفرص، هو أن ناخذو أشخاصا كفؤ هو اللي تيمكننا على أننا نجحو المشاريع الكبرى في بلادنا.

فمنظومة التوظيف تكتسي أهمية بالغة وهاذ الشي كيتضح من خلال المقتضيات الدستورية اللي كرست مجموعة من المبادئ، كيتعين احترامها فولوج المناصب العمومية، لاسيما مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص، المساواة، الاستحقاق بالشكل اللي كيضمن للإدارة التوفر على موارد بشرية كفؤة والاستجابة لمتطلبات وانتظارات المرتفقين.

ففي هذا الإطار تم تعميم المباراة كآلية وحيدة لولوج الوظائف العمومية، وذلك طبقا للفصل 22 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما حدد المرسوم رقم 2.11.621 الصادر بتطبيق الفصل 22 المذكور جملة من التدابير والإجراءات اللي من شأنها ضمان وتجسيد هاذ المبادئ الدستورية.

فاليوم كاين مباريات موحدة، كاين على أنه الإدارات فالمباريات تيحددو أشنو هوما الكفاءات اللي خصهم، وأشنو هوما المعايير اللي خصهم، وهاذ الشي تماشيا مع المتطلبات ديال الوظيفة، فكيف ما قلت لكم تحديد المعايير مهمة، وهاذ الشي تيمشي مع التخصيص، لأن الغاية الأساسية هو اختيار أجدر المترشحين، وأكثرهم قدرة على ممارسة المهام اللي تتطلبها الوظيفة المتبارى بشأنها.

فالإدارات كتعمل على تحديد المواصفات والشروط الواجب توفرها في المترشح، وبالتالي تحديد حاجياتها من الكفاءات والموارد والإجراءات اللازم اتخاذها لتغطية هاذ الاحتياجات، حيث كل إدارة التخصص ديالها مختلف، وكل إدارة عندها احتياجات خاصة، سواء على المستوى الاستراتيجي أو التأطيري أو التنفيذي، فالاختصاصات مختلفة، وبالتالي ضرورة ملاءمة الكفاءات مع متطلبات المناصب.

وباش يكون ضمان ديال تكافؤ الفرص والمساواة فولوج الوظيفة العمومية، فالحكومة كتنظم أيضا مباريات خاصة لفائدة الأشخاص فوضعية إعاقة، فسنة 2024 غادي تنظم مباراة للتباري بشأن 400 منصب مالي مخصص فقط للأشخاص في وضعية إعاقة.

ونبغي نأكد لكم على أنه الإدارة تتهتم بشكل كبير بمبدأ الاستحقاق والمساواة وتكافؤ الفرص وعلى أنه جميع المترشحين اللي تيتوفر فيهم الشروط المطلوبة يقدرو يطلبو لهاذ الوظيفة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

تفاعلا مع جوابكم السيد الوزيرة، نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، أنه ضدا على كل المرجعيات الدستورية والقانونية وفي صدارتها الفصل 31 من الدستور، ومقتضيات المادة 22 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية التي تنص على حق المواطنين والمواطنات في الولوج إلى الوظيفة العمومية على قدم المساواة، ووفق مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والاستحقاق تلجأ الحكومة إلى استعمال سلطتها التنظيمية لخرق هذه القواعد الحاسمة عبر التميز في الشواهد العلمية وإقرار شروط متباينة حسب القطاعات والمؤسسات.

نسجل كذلك، السيدة الوزيرة، التميز غير المفهوم في أجور موظفي

القطاعات العامة حسب الوزارات، رغم نفس المستوى العلمي، ونفس الشواهد ونفس الدرجات، فعلى سبيل المثال فالأساتذة الجامعيون يبدأ بـ 1200 درهم، حتى ذيك 3000 درهم اللي قلتي لهم مازال ما تمكنوش منها، كلشي كيتسناوها الأساتذة الجامعيين مازال ما تفعلاتش فكنتمناو أنها يتم التنزيل ديالها، بين الأستاذ الجامعي وبين المهندس 12.600 درهم، بالنسبة للقائد 14.000 درهم، أي كاين واحد التباين كبير في نفس المستوى، في نفس الشهادات.

والغريب أن السلم 9 في قطاع الصحة أجره هو 5500 درهم، بينما سلم 10 فالتعليم هو 4900 درهم، هذاك الشي الناس علاش تتغوت السيدة الوزيرة، لابد على الأقل يكون غير تعطي للناس الحقوق ديالهم.

نسجل كذلك التباين في التعويضات حسب القطاعات، كاين اللي عندو (13ème mois) واحد ما عندوش حتى التعويضات العادية وواحد عندو (13ème mois).

فكذلك نفس الشي، السيدة الوزيرة، ما فهمتش واحد القضية هو أنه كاين 27.552 منصب شغل فيها يالاه تمكنتو باش تديرو 4089 اللي يولجو هذا العام للوظيفة العمومية ديال الدولة، أي بنسبة كبيرة جدا هاذوك الوظائف كلهم غادي يرجعو للميزانية، هذا يعني أنكم عاجزين على أنكم تخرجو هاذ (les postes) التي كيتعطى لكم، هاذ المناصب ديال الشغل، ومنها 50 منصب شغل اللي عندكم في الوزارة ديالكم ولا واحد ما خرج، السيدة الوزيرة، وكنتمنى على الأقل تعاونو هاذ الشباب اللي حاملي.. راه شفتيه ولكن راه ما خرجش، بغيناه يخرج السيدة الوزيرة، راه شفناه في الميزانية كلها، حتى احنا راه تنشوفوه راه تيدوزو عندنا في الميزانيات، ها هي عاود ثاني الميزانية اللي جاية، كاينة 50.000 فيها 30 اللي كاينة فالميزانية ديال الدولة، في حين 20.000 اللي غادية تكون بالنسبة للأساتذة.

السيدة الوزيرة،

هل يعقل السيدة الوزيرة المحترمة نصف قواعد القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا بمرسوم يجعل الوزير طرف وحكم في التباري ووضع الشروط والحسم في نتائجها، هو اللي كيدير اللجنة، هو اللي كيحسم، هو اللي كيدير كلشي.

ختاما، السيدة الوزيرة، ألم تتشكل عند الحكومة قناعات تعديل النظام الأساسي للوظيفة العمومية لاستبدال شرط الطابع الوطني للمباريات التوظيفية بإعمال خيار التوظيف الجهوي العمومي في كل القطاعات والمؤسسات والجماعات الترابية، على ضوء تنزيل الجهوية المتقدمة؟

السيدة الوزيرة،

حتى المباريات، حتى الامتحانات تيجيو فنفس الوقيتة، واحد اللي فورزازات خصو يمشي لأكادير وخصو يطلع لطنجة في نفس الوقت، كاينين..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

اعطيتي شوية دالوقت للناس كلهم، السيد الرئيس، جيتي حتى للنقطة اللي بغينا نقيسو فيها الشباب، نقيسو هاذوك الناس اللي بعاد وأنت توقفنا، غير هاذ النقيطة ونيحد.

السيدة الوزيرة،

هاذ الناس هاذو، الامتحانات اللي كيقولو هاذ الناس اللي كيقولو كيحطو الامتحانات كلهم في نفس الوقيتة وفي نفس النهار، كي بغيتي واحد يجي من ورزازات يمشي لأكادير ويمشي يطلع لطنجة؟ كنتمنى أنكم تاخذو بعين الاعتبار هاذ المناطق اللي هي بعيدة.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس، أستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

نشوفو واش الفريق الاستقلالي عندو شي.. نزيدو ليه، ما بقاش عندكم السيد الرئيس شي سؤال؟ ما بقاش هذاك الشي علاش؛ ها أنت تتسالو دقيقة.

إذن ننتقل، السيدة الوزيرة، ما بقاش عندكم السيدة الوزيرة الوقت للرد.

يعني ننتقل للسؤال الموالي الله يخليكم، ويمكن هي تصرف بطريقتها فالجواب.

إذن "محاربة الرشوة" هو موضوع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن الاستراتيجية الحكومية الخاصة بمحاربة الرشوة في مجال تدبير الشأن العام عبر تقديم مؤشرات واضحة نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة، لكم الكلمة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرح سؤال يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة.

فالمغرب اليوم عندو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، اللي الحكومة تتواصل بمعية مختلف الفاعلين الوطنيين لتنزيل مختلف المشاريع ديالها، اليوم

نسبة الإنجاز تجاوز 74%.

ونذكركم بأهم الإنجازات:

- كاين اعتماد القانون 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والمحاربة ديالها اللي دخل حيز التنفيذ بعد تعيين أعضاء الهيئة، وهاذ الهيئة عندها صلاحيات كبيرة وعندها اختصاصات مهمة باش تعاون الحكومة فهاذ الموضوع؛

- كاين الشروع في التحول الرقمي على مستوى العديد من الخدمات العمومية، وهاذ التحول الرقمي تينقص من الفساد اللي تيشوفوه المرتفقين؛

- كاين أيضا "تيسير" وتفعيل الحق في الوصول إلى المعلومة عبر إحداث البوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات (chafafiya.ma)؛

- اعتماد وتفعيل القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والقانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية؛

- كاين اعتماد العديد من القطاعات الحكومية والأمنية والقضائية، مدونة الأخلاق المهنية التي تؤطر سلوكات الموظفين المنتمين إليها؛

- كاين أيضا التشجيع على تبليغ عن جرائم الفساد من خلال الخط المباشر اللي طلقاتو رئاسة النيابة العامة، واللي كل يوم تيوقف حالات الفساد في مختلف جهات المملكة.

احنا أيضا قمنا بإعداد مجموعة من القوانين كـ:

- ✓ مشروع قانون حول الوقاية من تنازع المصالح؛
- ✓ مشروع قانون جديد حول التصريح بالممتلكات واعتماد نظام لامادي للتصريح؛
- ✓ مشروع قانون من أجل حماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد في الإدارة العمومية.

احنا اليوم في التوافق النهائي مع مختلف الشركاء ديالنا، خصوصا الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والمحاربة ديالها والمجلس الأعلى للحسابات باش يتم وضعها في مسطرة المصادقة.

كما أنه اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد تتشتغل باش إن شاء يكون العقد ديالها في القريب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تنشكركم على هاذ العرض اللي قدمتو لنا هاذ التوضيحات.

لم يختلف اثنان على أن الرشوة تمثل آفة وظاهرة عالمية تعاني منها جل الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن كانت تختلف في الدرجات والمستويات، لكن ما يسر الانتباه بالنسبة لبلادنا، هي أننا ونكعتبرو هنا ناقوس تنبيه، لن نقول خطر، هو التراجع بـ 14 درجة في مؤشر مدركات الفساد، الذي تصدره منظمات الشفافية الدولية منذ 2019 إلى اليوم.

فهاذ التراجع في التصنيف العالمي للمغرب في سلم ملامسة الرشوة لا يتلاءم مع ما تتوفر عليه بلادنا من ضمانات دستورية قوية مصحوبة بقوانين إجرائية على مستوى القانون الجنائي الذي ننتظر تحيينه إلى جانب بنية مؤسساتية تعنى بمحاربة هذه الآفة واستراتيجية وطنية، كما ذكرتم لمكافحة الفساد.

هذه المفارقة تسائلنا جميعا، حكومة وبرلمان ومجتمع مدني، عن مكامن الخلل من أجل تعاطي معقول مع واقع ملموس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

قد نتعامل بحذر شديد مع تقارير المؤسسات الدولية وتصنيفاتها بشأن المغرب، لكن هذا لا يجب أن يحيد عن أذهاننا، أننا دولة ملتزمة بالعديد من المواثيق الدولية وعضو فاعل ونشيط في المنتظم الدولي، بل تسعى بلادنا لإيجاد موطئ قدم في صفوف الدول الصاعدة.

انطلاقا مما أسلفت، ندعوكم كفريق التجمع الوطني للأحرار، بغية الإسراع بتنزيل سلسلة المراسيم والنصوص التنظيمية والتدابير الإجرائية الكفيلة بتقليص هامش المتلاعبين والوسطاء ومواصلة تسريع ورش الرقمنة الذي توليه، واحنا عاد تكلمنا على الرقمنة الذي توليه هذه الحكومة أولوية خاصة في سبيل تيسير الولوج للخدمات العمومية وضمان شفافيتها ونزاهتها، مع استهداف الجماعات الترابية في هذا الورش الاستراتيجي.

وجدية هذه الحكومة في تنزيل هذا الورش الكبير، تتمثل في الاعتمادات المالية، يعني احنا ماكنكروش كاين واحد المجهود كبير، هو كيتمثل في الاعتمادات المالية المهمة التي رصدت لهذا الورش في الميزانية الخاصة بوزارتكم، التي تضاعفت بـ 22 مرة بسقف بلغ 2 دالملیار و32 مليون درهم، كما جاء في عرضكم بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية باللجنة لوزارتكم باللجنة الأسبوع المنصرم.

وإذ نتطلع معكم أن تساهم هذه الزيادة في أجرأة كل التدابير الرامية لترسيم قيم الشفافية والنزاهة في تدبير الشأن العام، وبالتالي إشاعة روح الثقة والمواطنة في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم رغبة في الرد في بضع ثواني؟

تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الفساد هو مؤشر مركب، وكاين إن شاء الله هاذ المشاريع القوانين، اللي إن شاء الله نعول عليكم يكون تعاون مع مجلس المستشارين، بحال مشروع القانون حول الوقاية وتنازع المصالح، حول التصريح بالممتلكات، حماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد، إن شاء الله ملي يخرجو هاذ القوانين، فالترتيب ديال المغرب غادي يتحسن، وإن شاء الله يكون تعاون مع مجلس النواب ومجلس المستشارين، تعاونونا باش نخرجو هاذ القوانين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال السادس حول "رقمنة الإدارة والمرافق والمؤسسات العمومية ببلادنا" لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين، تفضلوا السيد المستشار المحترم من الفريق المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن خطة وزارتكم لتسريع ورش رقمنة الإدارة والمرافق العمومية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدة الوزيرة لك الكلمة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيد المستشار على الاهتمام ديالو بورش رقمنة الخدمات الإدارية.

سيدنا الله ينصرو دعا باش أنه يتم رقمنة الخدمات الإدارية، باش المرتفقين، مواطنين أو مقاولات، يقدرو يستافدو من خدمات رقمية عمومية، سهلة، بسيطة، شفافة، وقريبة للمواطنين.

اليوم، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تتواكب مختلف الإدارات فالمغرب، باش تكون الرقمنة ديال الخدمات ديالها، وتكون رقمنة في خدمة المرتفقين، فوصلنا اليوم على أنه المغرب عندو أكثر من 300 منصة رقمية موجهة للمواطن، وأكثر من 200 منصة رقمية موجهة للمقاولات، اللي هي اليوم منشورة على البوابة الوطنية (maroc.ma).

نعطيكم أمثلة على كيفاش هاذ الخدمات الرقمية العمومية سهلت الحياة على المرتفقين، فكاين مثلا خدمة التصريح بالسلع للتأشير منصة "BADR[10]"، اللي مكنت من تبسيط ورقمنة مساطير الجمارك والضرائب غير المباشرة، باش يتم تسهيل عمليات التصدير والاستيراد وتقليص مدة استلام البضائع العابرة.

فسنة 2022 أكثر من 15 ألف فاعل فهاذ القطاع، اللي استافد من هاذ الخدمة.

كاين بوابة (SIMPL) لخدمات الضرائب الإلكترونية اللي كتمكن من أنه تكون التصريح الالكتروني للضرائب، بجميع الأنواع ديالها، سنة 2022 أكثر من 440 مليون تصريح عن بعد اللي داز على هاذ المنصة.

كاين مثلا الصندوق المغربي للتقاعد اللي قام بحذف شهادة الحياة، فقبل كانو المتقاعدين تيخصو يمشي لمكتب الحالة المدنية باش يحصل على شهادة الحياة ومن بعد يمشي للصندوق المغربي للتقاعد باش يبقى لو المعاش ديالو، اليوم بفضل التبادل البيني تم حذف هاذ شهادة الحياة، وبالتالي تنقص العبء على المواطنين.

فهاذو أمثلة مختلفة، كاينة أمثلة أخرى، كاين مثلا الرقمنة ديال السوابق العدلية اللي أكثر من 700.000 مستفيد فالأشهر اللي فاتو، واليوم كلشي الإدارات على المستوى المركزي واللامركز مندمجين فهاذ الورش، واحنا تنواكبهم باش تكون الرقمنة لخدمة المرتفق اللي تسهل عليه.

هذا ورش كبير راه عندنا أكثر من 2500 مسطرة في المغرب إدارية، فورش كبير مازال فيه الخدمة ومازال خدامين فيه ومازال نشوفو نتائج أكثر في المستقبل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

أشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

لا شك أن الإدارة العمومية تعتبر اليوم أحد الركائز الأساسية والمحورية في تنمية الاقتصاد الوطني وفي إنجاح النموذج التنموي المرتقب، الذي يراهن عليه الجميع.

[10] **B**ase **A**utomatisée des **D**ouanes en **R**éseau.

كما أشاطركم الرأي بأن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة في مجال تبسيط ورقمنة العديد من الخدمات والمساطر الإدارية، تماشيا مع الثورة الرقمية التي يعرفها العالم، والتي تعتبر الأسرع في انتشارها والأكثر عمقا في تأثيرها.

غير أننا نرى بأن هذه المجهودات مازالت غير كافية، إذ على الرغم أن هناك العديد من المؤسسات نجحت في كسب هذا الرهان، كالإدارة العامة للضرائب، الإدارة العامة للجمارك، الخزينة العامة للمملكة، المحافظة العقارية، فهناك بالمقابل إدارات أخرى ومصالح مختلفة لازالت لم تنخرط بالشكل اللازم في هذا الورش.

السيدة الوزيرة،

بعد مرور عامين على صدور القانون رقم 55.19 لا يزال الفاعلون الاقتصاديون لا يلمسون تأثير أكثر من 630 إجراء إداري مبسط، ولم يتم بعد نشر خارطة الطريق لرقمنة الإدارة المغربية من قبل اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية المحدثة بموجب هذا القانون.

لذا نتساءل معكم، السيدة الوزيرة، هل قمتم بإجراء تقييم مرحلي لهذا القانون للوقوف على ما تمت رقمنته من إجراءات ومساطر وما لازال ينتظر ؟

وما تم تنزيله على أرض الواقع وكذا مدى فعالية تطبيق تبادل المعطيات بين الإدارات والصعوبات التي تحول دون ذلك؟

كما نتساءل عن تحيين البوابات الإلكترونية للإدارات العمومية، خاصة ونحن مطالبون بمواكبة عصر الذكاء الاصطناعي وأهمية المعلومة المحينة؟

وكذلك، وعلى الرغم من أن القانون رقم 43.20 جاء لتنظيم مجالات التوقيعات الإلكترونية والختم الإلكتروني وغيرها من أجل إزالة جميع أنواع العقبات أمام رقمنة بعض القطاعات، فلم يتم اتخاذ أية تدابير لإنشاء أنظمة خدمات موثوق بها للمعاملات الإلكترونية، ولم تصدر بعد المراسم التطبيقية اللازمة لتنفيذه.

فإلى متى يجب أن تنتظر النصوص التشريعية تنزيلها على أرض الواقع لتسريع هذا التحول الرقمي ببلادنا؟

السيدة الوزيرة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل من وزارتكم تعبئة كافة الجهود من أجل تجاوز مختلف العراقيل والمضي قدما في ترسيخ معالم الإدارة الرقمية، التي تقوم على الشفافية والمساطر المبسطة، من أجل تمكين المقاولات من القيام بأدوارها في خلق فرص الشغل وتقوية الاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم رغبة في الرد؟

تفضلوا السيدة..

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الإدارات كلها منخرطة اليوم، كاين اللي بداو هاذي سنوات، وبدينا نشوفو الثمار، وكاين اللي عاد بداو قريبا، وهذا عمل كبير، يعني ورش التحول الرقمي ماشي ورش ساهل أو لا بسيط، خصو ورش مسلسل كبير، فكلشي اليوم منخرط، كاين اللي بدا شحال هاذي ووصل، كاين اللي عاد بادي، ولكن كلشي نأكد لك على أنه كلشي مواصل وهذا..

في التقييم قلت لكم كاينة اليوم 300 منصة رقمية بالنسبة للمواطنين، 200 منصة بالنسبة للمقاولات كاينة في (maroc.ma) اللي خصنا نزيدو نعرفو بها.

المغاربة ما تيعرفوش جميع هاذ الدورات الجهوية، تبين أن المغاربة ما تيعرفوش عدد كثير من هاذ المنصات، مازال تيخصنا نزيدو نعرفو بها، تبادل المعطيات خدام اليوم ما بين (CNSS[11]) وما بين المستشفيات، خدام فالسجل الاجتماعي الموحد، خدام باش نزيدو نزولو شهادات الحياة، فكاين الخدمة مستمرة كلشي مستمر، أيضا فالاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي كاين شق مهم ديال الإدارة الرقمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل معكم إلى السؤال ما قبل الأخير حول "الحريات النقابية بالإدارات العمومية"، لفريق الاتحاد للشغالين بالمغرب.

أعطي الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس،

عن ضمان احترام الحريات النقابية بالإدارات والمؤسسات العمومية نسائلكم السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة للإجابة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال المهم.

فهاذ الإطار لابد من التأكيد على أن بلادنا عندها ضمانات دستورية وتشريعية قوية وصريحة فيما يتعلق باحترام الحريات النقابية، فالفصل 8 من الدستور وضح وظائف النقابات، والفصل 29 نص صراحة على ضمان حق

[11] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

الانتماء النقابي والسياسي لكافة المواطنين.

النقابات تتمارس الأنشطة ديالها في نطاق احترام الدستور والقانون، وما يمكنش التوقيف أو الحل ديالها إلا بمقتضى مقرر قضائي، كاين أيضا ظهير 16 يوليوز 1957 اللي كنعتبر تشريع مهم فهاذ المجال والمقتضيات القانونية المضمنة فالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

فكاين ضمانات قانونية قوية كتمنع التمييز في تدبير المسار المهني للموظف بسبب انتمائه النقابي، كاين أيضا ضمانات لحماية استقلالية النقابات من السلطات العمومية فيما يتعلق بتشكيلها وتسييرها.

بلادنا أيضا عضو نشيط في منظمة العمل الدولية صادقت على مجموعة من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحق النقابي اللي كتندرج في إطار تكريس حق التنظيم النقابي ودعم المفاوضة الجماعية وحماية الموظفين من أي تمييز بسبب انتمائهم للنقابات.

ومن حيث الممارسة، فبلادنا عندها تجربة مهمة بحيث أن الحق في الانتماء للنقابات هو حق مضمون للموظفات والموظفين وكاينة تعددية نقابية فبلادنا وهذا مكسب مهم.

النقابات عندهم إمكانيات وتسهيلات لممارسة العمل النقابي ديالهم، كاين سبورات خاصة بنشر الملصقات ذات الطابع المهني، وكاينة عدة نقابات في مختلف القطاعات الوزارية.

المسؤولون في الأجهزة النقابية كيستافدو من رخص للتغيب للقيام بالأنشطة النقابية أو المشاركة في المؤتمرات النقابية، كما كيستافدو من التفرغ النقابي.

بالإضافة لهاذ الشي، الحكومة التزمت بمأسسة الحوار الاجتماعي من أجل عقد جولات منتظمة.

ومن أجل تجويد هذه المنظومة القانونية فهذا المجال، فالحكومة كتواصل الاشتغال مع الشركاء الاجتماعيين على موضوع مراجعة قانون النقابات اللي كما جا في الاتفاق ديال 30 أبريل.

ونبغي نذكر على أننا المغرب عندو تجربة مهمة فمجال الحريات النقابية، وبفضل المنهجية التشاركية اللي كتنهجها الحكومة مع الشركاء الاجتماعيين احنا غاديين فمسار بناء منظومة قانونية متكاملة ومنسجمة لضمان الحق النقابي.

الحكومة كتآمن بلي خصو يكون عندنا فبلادنا نقابات قوية وشركاء اجتماعيين قويين باش يمكن لنا ندبرو السياسات العمومية والأوراش الإصلاحية وفق مقاربة تشاركية تيساهم فيها الجميع، كل من الموقع ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع لئن كانت وزارتكم السيدة الوزيرة، وبحكم اختصاصاتها، هي معنية بكل القطاعات ذات الصلة بالقطاع العام، فإن موضوع الحريات النقابية في القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ليست موضوعا قطاعيا، بل هو موضوع عرضاني يهم العديد من الفاعلين ويتطلب تضافر مجهودات عدة مؤسسات لضمان احترام الحق الدستوري في الانتماء النقابي، وكل ما يترتب عنه.

نحن معتزون في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بكل المكتسبات الحقوقية التي راكمتها بلادنا، والتي أقرها الدستور ويضمنها جلالة الملك حفظه الله بمقتضى الدستور، غير أن واقع بعض؛ نقول بعض المسؤولين في بعض، نقول بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية لم يستوعبوا بعد أن النقابات شريك وليست خصما، وأن الحرية النقابية حق يكفله الدستور والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

طبعا هناك العديد من الأمثلة التي نتوصل بها من النقابات والجامعات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نحجم هنا عن إثارتها لأننا نريد أن نلفت الانتباه إلى عمق الظاهرة والإشكالية وليس استحضار حالات قد تبدو معزولة، لأن مسؤوليتنا جميعا أن نتداعى إلى دعم العمل النقابي الجاد واعتبار النقابات شريك حقيقي وفعلي في الحوار وفي حل المشاكل وتحقيق السلم الاجتماعي.

إن الاستهداف الذي يتعرض له الفعل النقابي أمر خطير وعلينا ألا نهون من شأنه، لأن المستهدف في نهاية المطاف هو مؤسسات الوساطة التي تعمل في نطاق أحكام الدستور والقانون.

إن الحركة النقابية الوطنية بشتى امتداداتها كانت ولا تزال عنوان للتضحية والنضال والدفاع الدائم والمستميت عن الثوابت الجامعة للأمة المغربية، وكذا الدفاع الأمين والصادق عن المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة المغربية.

لذلك، على القطاعات الحكومة، وكذا المؤسسات العمومية، استحضار هذه المرجعية التاريخية والدستورية والقانونية على الدوام في تفاعلها مع النضالات اليومية للنقابات، وفي مقدمة كل ذلك أن تعمد إلى إزالة كل ما من شأنه التضييق على الحريات النقابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدة الوزيرة بعد استنفادكم للوقت المخصص للرد، ننتقل معكم إلى آخر سؤال في هذه الجلسة، ويتمحور حول "النظام الأساسي للوظيفة العمومية" لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أعطي الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة لبسط هاذ السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تانميرت السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تبين من خلال مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة توجه نحو تجميد مسار إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وهو ما يكشف غياب الإدارة السياسية لدى الحكومة لإعادة بناء وظيفة عمومية فاعلة وفعالة تتلاءم مع أحكام الدستور الذي جعل من الحكامة الجيدة أحد مرتكزاته الأساسية.

لذا نسائلكن، السيدة الوزيرة، عن موقع النظام الأساسي العام للوظيفة كإطار قانوني ينظم وضعية العاملين بالإدارات العمومية ويحدد لهم حقوقهم وواجباتهم من استراتيجية الوزارة لإصلاح الإدارة، خاصة وأنها تكرس اهتمامها وجهودها لقطاع رقمنة الإدارة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على السؤال، تفضلوا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ما عرفتش أنا شنو فهمتيو في تقديم الميزانية من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة كتعطي أهمية كبيرة لموضوع إصلاح الإدارة وكتعطي أهمية كبيرة لموضوع الوظيفة العمومية وللموضوع ديال العنصر البشري.

للموظفين والعنصر البشري، تنقولها مرارا، هوما اللي يمكن ينجحو جميع المشاريع وجميع الأوراش الكبرى ديال المغرب، كلشي فجميع القطاعات، فقطاع الانتقال الرقمي، فقطاع الفلاحة، فقطاع الصناعة، إيلا ما كانوش عندنا موظفين كفؤ وتيخدمو ما غنجحوش المشاريع الكبار ديال المغرب.

فاحنا واعيين بأهمية هاذ الورش وتنشتغلو وفق مقاربة تشاركية من خلال إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

كاين اتفاق 30 أبريل اللي هو كان اتفاق مهم جدا، كانو فيه مخرجات مهمة، تنذكر:

- فيها الزيادة في الحد الأدنى للأجور فالقطاع العام اللي وصل 3500 درهم؛
- كاين حذف السلم 7 بنسبة لهيئة المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛
- الرفع من حصيص الترقية من 33% لـ 36%، حصيص الترقية هو الكوطا ديال الموظفين اللي تيترقاو كل سنة، فأنه طلع هاذ حصيص الترقية لـ 36% هاذ الشي غيسمح على أنه عدد أكبر ديال الموظفين غادي يقدرو يستافدو من الترقية؛
- كاين إقرار رخصة الأبوة لمدة 15 يوما مدفوعة الأجر؛
- كاين إحداث مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

وهاذ الشي كلو مقتضيات قانونية ومراسيم وإجراءات تم التنزيل ديالها فواحد الوقت قياسي، وهاذ الشي تيدل على الأهمية اللي كتوليها الحكومة فهاذ الموضوع.

كاين أيضا واحد الموضوع تهتمو به بشكل كبير هو الأمراض اللي هذا.. كاين أمراض متوسطة المدى وأمراض طويلة المدى، هاذو أمراض خطيرة الله يستر، السرطان ولا شي حاجة، ففي مرض متوسطة المدى تيعطى الموظف 3 سنين ديال الرخصة، أمراض طويلة المدى كاين خمسة سنين ديال الرخصة، غير فالوضعية الحالية هو أنه فالجزء الثاني من هاذ الرخصة تيبقى أنه الموظف عندو فقط 50% من الأجرة ديالو فالوقت اللي الموظف تيمر من ظروف عصيبة.

فاحنا خدمنا على مشروع قانون اللي غادي إن شاء الله يجيكم باش واللي اخذا الموافقة أيضا ديال مع المالية باش أنه تبقاو الموظفين يستافدو من الأجرة ديالهم 100% طول مدة هاذ الرخصة، وهاذ الشي جا فإطار على أننا نوقفو مع الموظفين في فترات العصيبة ديال حياتهم.

نبغي نقول لكم على أنه هاذ الموضوع، إذ تمت أيضا المراجعة، كاين واحد الأمراض اللي ماكانوش محسوبين متوسطة المدى تم إصدار مرسوم باش تم إدراج أمراض اللي ماكانوش مندرجين.

وهاذ الموضوع ديال مراجعة النظام الأساسي ديال الوظيفة العمومية، هاذ الشي تيجي في إطار مقاربة تشاركية، فإطار الحوار الاجتماعي، فالحكومة تتخدم به دائما مع الشركاء الاجتماعيين ديالها في مأسسة الحوار الاجتماعي، ما يمكنش تكون مبادرة فردية من الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب على هاذ الجواب.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

اللي فهمنا من المشروع ديال الميزانيات هو أنه ما تضمنوش المقتضيات ديال الاتفاق ديال 30 أبريل، وخاصة ما يخص بالتحسين ديال الدخل، يعني الزيادة العامة في الأجور والمراجعة ديال الأشطر الضريبية والإحداث ديال الدرجة الجديدة، هاذ الشي ما التزمتش به الحكومة واحنا تنحييوكم من هاذ المنبر على القانون الخاص بالتعويض على الأمراض المزمنة.

السيدة الوزيرة،

إنه من باب الهدر التشريعي والإداري وتفويت الفرص على بلادنا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن نظل في حالة انتظار منذ سنة 2014 لإصلاح شمولي للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، يفرضه التحول القانوني والمؤسساتي على إثر دستور 2011.

فمن غير المستساغ أن يجمد مشروع مراجعة نظام الأساسي للوظيفة العمومية بعد إطلاق سلسلة من المشاورات توجت ببلورة خطة لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية، صادق عليها الجمع العام العادي للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية المنعقد بتاريخ 16 يناير 2019.

وقد اختارت الوزارة من خلال هذا التجميد أن تشتغل في ظل بياضات الفراغ القانوني الذي يفتح المجال للتأويلات التعسفية والفتاوى المغرضة للتضييق على الحريات النقابية مثل الاقتطاع من أجور المضربين.

كما أن الوزارة تتملص من ممارسة الاختصاصات المسندة إليها، خاصة في الجانب المتعلق بالسهر على تطبيق النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وعلى انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية وبالأجور والتعويضات وبالاحتياط الاجتماعي لموظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، الأمر الذي حول قطاع الوظيفة العمومية إلى ساحة للاحتقان وللتوترات الاجتماعية، جراء التفاوت الصارخ بين الأنظمة الأساسية للموظفين وغياب العدالة الأجرية والأزمة العميقة التي تعرفها أنظمة الاحتياط الاجتماعي.

وبالإضافة إلى انسحاب الوزارة عن القيام بدورها في مجال تدخلاتها بقطاع الوظيفة العمومية، فقد اختلت موازين مجهوداتها لفائدة قطاع الانتقال الرقمي، يلاحظ تهميشها للهيئات الاستشارية التي تشرف عليها، فمن جهة جمدت نشاط المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، ومن جهة أخرى أهملت مراجعة المقتضيات المتعلقة باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، التي أصبحت متقادمة.

السيدة الوزيرة،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندعو إلى مراجعة شاملة ومتكاملة بين مشروع لإصلاح الإدارة ومشروع لمراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وفق مقاربة تشاركية موسعة والعمل على تطوير الوظيفة التشاورية للمجلس الأعلى للإدارة العمومية وإعادة الاعتبار لمنظومة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

السيدة الوزيرة،

ونحن بصدد دعوتكن للتسريع بتحديث النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، فينبغي ألا نغفل تضمينه لمقتضيات تتعلق بمناهضة العنف ضد النساء، وهي مناسبة أيضا لدعوة الحكومة للمصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 190 والتوصية رقم 206 لمناهضة العنف ضد النساء بأماكن العمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن السيدة الوزيرة استنفذتم الوقت المخصص لكم.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة السيدة الوزيرة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة الأسبوعية.

رفعت الجلسة.